الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

Social and Educational Impacts of Privatization in Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد

علي سعد سعيد القحطاني
Ali Saad Al- Qahtani
وزارة التعليم

د. راشد بن ظافر الدوسري
Rashed Zafer Aldoosry
أستاذ أصول التربية المشارك
بقسم السياسات التربوية
كلية التربية ـ جامعة الملك سعود

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية؛ وذلك من أجل الاستفادة من الإيجابيات، وتلافي السلبيات التربوية والاجتماعية المرتبطة بخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وبعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة مكونة من (٢٩٦) من القيادات الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي الجامعي الحكومي والأهلي توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- موافقة بين عينة الدراسة على الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ومن بينها زيادة قدرة مؤسسات التعليم العالي في توفير المنح الدراسية المجانية أو منخفضة التكلفة للطلبة المتفوقين دراسيًّا، وغير القادرين ماديًّا، وتعزيز مبدأ حرية الاختيار لدى الطلاب في انتقاء نوعية التعليم والتخصص العلمي، وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي الأهلي.

- موافقة بين أفراد الدراسة على الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ومن بينها توفير فرص تعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم العالي، وتوفير فرص عمل لكثير من خريجي التعليم العالي من خلال التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.
- موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ومن بينها ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات والكليات الأهلية، والاهتمام بتحقيق الأرباح المالية على حساب الجوانب التربوية، وسيطرة أصحاب رأس المال على مؤسسات التعليم العالي الأهلي.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، خصخصة التعليم العالي، الأبعاد التربوية، الأبعاد الاجتماعية.

ABSTRACT:

The current study aimed at identifying the educational and social dimensions of higher education privatization in Saudi Arabia from the opinion of the academic leadership of the governmental and private universities, in order to benefit from the educational and social advantages and avoid the disadvantages related to the higher education privatization in the Kingdom of Saudi Arabia. The study applied the descriptive survey approach, and after the application of the Study Tool (questionnaire) on a sample of (296) of the academic leaders in the higher education governmental and private university institutions. The Study revealed the following main results:

- The study sample agrees on the expected educational dimensions of higher education privatization in the Kingdom of

Saudi Arabia from the opinion of academic leaders at the governmental and private universities, including the increased capacity of higher education institutions to provide free or cost low scholarships for students who are academically superior, financially incapable, and to promote the principle of freedom of choice among students in selecting the quality of education and scientific majors, and the application of academic accreditation standards to improve performance in higher education institutions.

- The study sample agrees on the expected social dimensions of privatization of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia from the opinion of academic leaders in public and private universities, including providing educational opportunities for those who missed higher education opportunities, and providing job opportunities for many Higher education graduates through coordination with private sector institutions, as well as opening the way for active participation of governmental and private sectors institutions to support and finance higher education institutions.
- The study sample agrees on the impediments facing the programs of higher education privatization in the Kingdom of Saudi Arabia from the opinion of academic leaders at the governmental and private universities, including the high tuition fees in universities and private universities, and interest in achieving profits, not the educational aspects.

Keywords: Privatization, Privatization of Higher Education, Educational Dimensions, Social Dimensions.

المقدمة:

انتهجت عديد من الدول منذ نهاية القرن الماضي سياسات وبرامج لخصخصة مؤسسات القطاع العام لديها، ونقل ملكيته كليًّا أو جزئيًّا إلى القطاع الخاص، بغية تحسين كفاءة أداء هذه المؤسسات، وتقليص الدور الذي تقوم به الحكومة في إدارة مشروعاتها التي تتشابه مع تلك التي يديرها القطاع الخاص. وقد أشار المشهداني (٢١٠٣، ٢٣) إلى أن إعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين البيئة الاقتصادية من خلال اعتماد آليات السوق وتوفير فرص الاستثمار المناسب قد ساهمت في تحفيز مستوى الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما تؤكده البيانات المتوافرة، ففي الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٥ كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي نحو (٤٣%) من إجمالي العائد من الخصخصة في البلدان النامية، وكانت نسبة الاستثمارات المباشرة نحو (٨.%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية والباقي من الاستثمار غير المباشر.

وقد سارعت الكثير من الدول العربية بداية من منتصف ثمانينيات القرن الماضي في التوجّه إلى خصخصة بعض الأنشطة التي تمتلكها الدولة (القطاع العام) وذلك بناء على توصية من صندوق البنك الدولي وهيئات المعونة الأجنبية (حبش، ٢١٠١، ١,٦)، وكانت مصر في مقدمة الدول العربية فمنذ عام (١٩٩١) اتجهت مصر لتبني سياسة الخصخصة، وفي نفس العام بدأت سوريا والكويت أيضًا في التوجه نحو (الخصخصة)، جاءت بعد ذلك تجربة المملكة الأردنية الهاشمية عام (١٩٩٨)، ثم توالت بعد ذلك الدول العربية التي اتجهت نحو سياسات وبرامج الخصخصة كمملكة البحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية عام (١٩٩٧)، والتي تميزت تجربتها بالتدرج في إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، حيث تعاظم دور هذا القطاع تدريجيًّا، فكانت بدايات خطواته بيع ٣.% من شركة (سابك) للمستثمرين والمواطنين من القطاع الخاص، تلتها خطوة إسناد إنشاء أعمال التشغيل والصيانة وإدارة الأرصفة والمعدات

في مجال الموانئ، ثم توالت بعدها عمليات إشراك القطاع الخاص في مجالات عديدة منها مجال الطاقة، والاتصالات، والثروة المعدنية، والطيران (الفاعوري، ٢..٤، ١,٣- ١,٥).

ثم امتد التوجه للخصصخصة إلى مجال التعليم بوجه عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص والذى يُعدُّ من أكثر المجالات تأثرًا بمثل هذه التغيرات الاقتصادية لأمرين: أولهما كونه يستحوذ على نصيب كبير من ميزانيات الدول، وثانيهما أنه المورد الحقيقي لسوق العمل بالموارد البشرية المطلوبة ذات المواصفات اللازمة. وقد أشار الرباعي (٢١٠١، ٩٤)، إلى أن الإقبال على التعليم الجامعي قد تسبب في زيادة الضغط على إدارات الجامعات بسبب زيادة الطلب على التعليم الجامعي للدرجة التي لم تتمكن الجامعات الحكومية من تحملها، سواء من حيث الأعداد أو من حيث الانفاق.

ولقد أشارت عديد من الدراسات مثل دراسة كل من نصير (٢١٠٣م)، والعتيبي (١٤٣٧)، والشثري (٢١٠٤) إلى العديد من المعوقات التي تواجه تطبيق خصخصة التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص في العالم العربي، ومن بينها تدني مستوى دخول أولياء أمور الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي الأهلي، وعدم إيمان المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي بقدرة القطاع الخاص وإمكاناته في المشاركة الفعالة في العملية التعليمية.

وقد تشير هذه التحديات والمعوقات في جوهرها إلى عديد من الأبعاد الاجتماعية والتربوية التي قد تنتج عن تطبيق برامج الخصخصة في قطاع التعليم الجامعي، سواء على مستوى الأفراد، أو الحكومات، نتيجة عوامل عديدة، قد يكون من بينها اصطدام رغبة أولياء الأمور بارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات التعليمية من قبل الجامعات الأهلية لأبنائهم، مما قد يتسبب في إحجامهم عن إلحاقهم بالتعليم الأهلي، وكذلك تدني مستوى الثقة بالتعليم العالي الحكومي، أيضًا قد تسبب مثل هذه البرامج ضغوطًا على مستوى الحكومات من أجل تحقيق رقابة فعلية على مؤسسات التعليم

العالي الأهلي من أجل تحقيق توازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم وتكاليف الحصول عليه، وتفعيل الرقابة أيضًا على التزام الجامعات الأهلية بتحقيق الأهداف الاجتماعية للعملية التعليمية، مع ضرورة الاهتمام بتنمية وتحسين مستوى جودة التعليم العالي الحكومي.

وتأسيسًا على ما سبق فإنه من الأهمية التعرف إلى الأبعاد التربوية والاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وذلك من أجل العمل على تفعيل دور برامج الخصخصة في تحسين وتطوير كفاءة العملية التعليمية في الجامعات السعودية في الجوانب التربوية والاجتماعية، والتي تُعد أحد الأهداف التي قادت المملكة العربية السعودية لتبني الخصخصة في قطاع التعليم الجامعي. لذا فمن الأهمية بمكان التعرف على الأبعاد المتوقعة (الاجتماعية والتربوية) لخصخصة التعليم من أجل بناء تصور مقترح يسهم في تفعيل دور الخصخصة في التعليم العالي من خلال تنمية الجوانب الإيجابية وتلاشي الجوانب السلبية ومعالجتها.

مشكلة الدراسة:

إن سياسة وبرامج خصخصة التعليم العالي في العالم العربي قد تواجه عديدًا من المشكلات التي تهدد تحقيق أهدافها، والتي من بينها مشكلة التمويل، حيث يعتمد نمط التعليم العالي الأهلي في العالم العربي على الرسوم الدراسية، لذا فقد شجع عديد من أنظمة التعليم في دول العالم على فتح المجال أمام المؤسسات الدينية والخيرية والمجتمع المدني والمشروعات الخاصة للمشاركة في تمويلها، أيضًا من بين تلك المشكلات استقلالية التعليم العالي الأهلي وحدود هذه الاستقلالية، فهناك توجهات عديدة في هذا المجال، ما بين توجه يُطالب باستقلالية في حدود معينة، في مقابل توجه يطالب بمساحة أكبر لاستقلالية الجامعات الأهلية، في المقابل هناك توجه آخر يشجع على إخضاع التعليم العالي الأهلي لنوع أو آخر من المحاسبة لضمان تقديم المعلومات الدقيقة والمفيدة للراغبين فيه، هذا بالإضافة إلى مشكلات أخرى مثل المسؤولية الثقافية

للجامعات الأهلية، والمكانة الأكاديمية، وآليات السوق، ونهاية عصر الوظيفة، وعالمية التعليم العالي (حسان والعجمي، ٢٠٠٨، ١١٥- ١٢١).

وقد أشارت العديد من الدراسات العلمية مثل دراسة أسماء عبدالله (٢٠٠٥)، وغبان (٢..٢)، وكذلك دراسة الرباعي (٢٠١١)، والشعراوي (٢٠١٠) إلى أن توجه العديد من أنظمة التعليم في الدول العربية لبرامج الخصخصة من خلال مشاركة القطاع الخاص في عملية إصلاح التعليم العالي، ومساندة القطاع الحكومي في توفير فرص للتعليم العالي، جاءت بشكل يتوافق مع زيادة معدلات الطلب الاجتماعي على التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في العصر الحالي. لذا فقد أوصت دراسة الحربي (٢٠١٦) بالتوسع في مؤسسات التعليم العالي الأهلي التي تقدم أنماطًا جديدة من التعليم، مع ضرورة تنمية التعاون بين التعليم العالي الحكومي والخاص، لتحسين جودة التعليم العالي، لذا فقد أشارت دراسة البرقاوي (٢٠٠٦) إلى ضرورة تركز الجامعات الأهلية على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، مع الاعتناء بعملية البحث العلمي وخدمة المجتمع، الأمر الذي جعل الرباعي (٢٠١١) يوصي بضرورة استمرار إشراف الدولة على الجامعات الأهلية وتطبيق معايير الأداء الجامعي حتى تضمن أنها تقدم تعليمًا متميزًا يخدم الطالب والمجتمع، مع ضرورة الاعتدال في فرض الرسوم الدراسية لمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأولياء أمور الطلاب.

وعلى الرغم من أن التوجه نحو خصخصة التعليم العالي قد يُعد توجهًا مرغوبًا لدى البعض، إلا أنه قد يكون مرفوضًا لدى البعض الآخر، وذلك نتيجة مخاوف عديدة، ما بين اجتماعية، وتعليمية، واقتصادية، ومن بينها عدم العناية بحسن اختيار المحاضر الجامعي، واكتمال الحد الأدنى من المرافق التعليمية اللازمة لسير الدراسة، أيضًا عدم وجود معايير أو أنظمة لاعتماد الشهادات الدراسية التي تمنحها هذه الجامعات، وقبول القادرين ماديًّا بغض النظر عن الاعتبارات العلمية والأعراف

الأكاديمية الأخرى، إلى جانب ذلك هناك تخوف من أن إنشاء الجامعات الأهلية سوف يخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما سيؤثر على الاستقرار الاجتماعي، ويسهم في عزل الجامعات الحكومية نتيجة إمكاناتها عن مستجدات العصر وعلومه وتقنياته، كما يُخشى من أن تكون بعض الجامعات الأهلية بمثابة فروع لجامعات أجنبية تنقل صورًا ومؤثرات ثقافية غير منسجمة مع الواقع (الخطيب، ٢..٣، ٥٣- ٥٥). وإلى جانب ذلك فقد أشار حسان ومجاهد وعلي (٢٠٠٨، ١١٢- ١١٣) إلى وجود مخاوف أخرى من بينها أن برامج التعليم الجامعي الأهلي قد لا تلبي الاحتياجات الحقيقة للمجمع بالرغم من وصفها بأنها أكثر قدرة على تكييف برامجها التعليمية لهذه الاحتياجات الجديدة، أيضًا هناك تخوف من أن تنزع هذه الجامعات التعليم الجامعي من إطاره الثقافي الوطني القومي، وأن تقوض ديمقراطية التعليم الجامعي وتهدد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للأفراد في المجتمع الواحد.

والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول تواجه العديد من التحديات في العملية التعليمية والتي من بينها ارتفاع كلفة الخدمات التعليمية وازدياد حجم الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها بسبب التطور الكمي في أعداد الملتحقين بالتعليم، إلى درجة فاقت تقديرات خطط التنمية، مما يقابله مشكلات تربوية حادة كالهدر التربوي، وعدم توزيع مخصصات التعليم بصورة متكافئة (الفايز، ٢١٠١، ٧). وقد اتجهت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول العربية (الأردن، مصر، السودان، المغرب، عمان، الإمارات، العراق) نحو خصخصة التعليم العالي كنوع من الإصلاح والتطوير لرفع كفاءة العملية التعليمية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، لذلك ظهرت أنماطٌ أخرى من مؤسسات التعليم العالي من بينها الجامعات والكليات والمعاهد الأهلية التي تسعى للتنافس فيما بينها من أجل طرح واقع تعليمي جديد ونوعى عن طريق حل المشكلات القائمة في التعليم العالي الحكومي (الحربي، ٢١٠٦، ٢,٧- ٢,٨).

وعلى الرغم من وجود دراسات وأبحاث علمية تناولت برامج خصخصة التعليم العالي سواء على المستوى العالمي أو العربي والمحلي، والتي أظهرت العديد من التجارب الناجحة؛ والآثار المترتبة على تطبيق سياسات وبرامج الخصخصة في التعليم بوجه عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص؛ إلا أنه – على حد علم الباحثَيْنِ – لم تكن هناك دراسات على المستوى المحلي (السعودي) قد أبدت توقعاتها حول الأبعاد التربوية والاجتماعية المترتبة على سياسة وبرامج الخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، لتقديم تصور مقترح لمستقبل خصخصة التعليم العالي في ضوء هذه الأبعاد التربوية والاجتماعية لبرامج الخصخصة. لذا تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على تساؤل رئيس وهو: ما الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ؟

أسئلة الدراسة:

١. ما واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية؟

٢. ما الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية؟

٣. ما الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية؟

٤. ما المعوقات التي قد تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية؟

أهداف الدراسة:

١. الكشف عن واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية.

٢. التعرف على الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية.

٣. التعرف على الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية.

٤. تحديد المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية.

أهمية الدراسة:

- تعميق المعرفة العلمية لدى القائمين على التعليم العالي بإيجابيات وسلبيات ومجالات تطبيق برامج الخصخصة في التعليم العالي، والآثار التربوية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب عليها.
- تأمل الدراسة الحالية إلى أن تكون حافزًا على القيام بالعديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي تبحث في واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وتداعياته، وسبل الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في هذا المجال.
- تسعى الدراسة الحالية إلى إثراء الجانب المعرفي، فيما يتعلق بمجالات وآليات عمل الخصخصة في قطاع التعليم بوجه عام، وعلى مستوى التعليم العالي (الجامعات الحكومية) على وجه الخصوص.
- نظرًا لقلة عدد الدراسات التي قامت على دراسة موضوع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فإن الدراسة الحالية تأمل أن تسد الدراسة جانب النقص في الدراسات الميدانية، وأن تكون بداية حقيقية للعديد من الدراسات

والأبحاث العلمية جديدة في هذا الموضوع.

- تحاول الدراسة الحالية توجيه أنظار صنّاع القرار في التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية، وتحديد المجالات التي يمكن أن يكون أكثر فاعلية فيها، وسبل تحقيق ذلك.
- تقديم نتائج قد تساعد القائمين على عملية التعليم في الجامعات السعودية الحكومية، في الوقوف على المعوقات التي تواجه خصخصة التعليم الجامعي الحكومي، وأفضل السبل للتغلب عليها، لإشراك القطاع الخاص في التعليم الجامعي.
- تتطلع الدراسة الحالية من خلال التوصل لنتائج وتوصيات علمية دقيقة حول خصخصة التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية، إلى تفعيل دور الخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من خلال شراكة حقيقة بينهما.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** ستقتصر الدراسة الحالية على تناول موضوع "الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية".
- **الحدود البشرية:** سيتم إجراء الدراسة الحالية على كافة القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية بالمملكة العربية السعودية وكلياتها.
- **الحدود الزمانية:** سيتم إجراء الدراسة الحالية في العام الدراسي ١٤٣٩ الموافق ٢١٠٨م.
- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الحالية على الجامعات الحكومية والأهلية في كافة مناطق المملكة العربية السعودية التالية:

- **المنطقة الوسطى:** تم إجراء الدراسة على الجامعات الحكومية والأهلية بمدينة الرياض، وتشمل الجامعات الحكومية، جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الحكوميتين، أما الأهلية فتشمل جامعة دار العلوم الأهلية، وجامعة الأمير سلطان الأهلية.
- **المنطقة الغربية:** أجريت الدراسة بجامعة الملك عبدالعزيز الحكومية، وجامعة عفت الأهلية بجدة.
- **المنطقة الشرقية:** تم إجراء الدراسة على جامعة الملك الفيصل الحكومية بمدينة الدمام، وجامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية بالخبر.
- **المنطقة الجنوبية:** تم إجراء الدراسة على جامعة الملك خالد بمدينة أبها.
- **المنطقة الشمالية:** تم إجراء الدراسة على جامعة الحدود الشمالية بمدينة عرعر.

مصطلحات الدراسة:

الأبعاد التربوية والاجتماعي:

- **الأبعاد التربوية:** السياق (النظام) التربوي الذي تمارس فيه مجالات الخصخصة في قطاع التعليم العالي (الجامعي)، والآثار التربوية المتوقعة مثل التوجه إلى التخصصات المرغوبة في سوق العمل كالتخصصات الإنسانية واللغات وسيطرة المناهج التجريبية، وغيرها.
- **الأبعاد الاجتماعية:** السياق (النظام) والبيئة الاجتماعية الذي تمارس فيه مجالات الخصخصة في قطاع التعليم العالي (الجامعي)، والآثار الاجتماعية المتوقعة كالعمل على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، وزيادة الطبقية، والانفتاح الاجتماعي.

خصخصة التعليم العالي:

- **الخصخصة:** زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة، أو تمتلكها (حبش، ٢١٠١، ٢١).
- **التعليم العالي:** هو كل أنوع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي، أو ما يعادلها، وتقدمه مراكز التدريب المهني والمعاهد العليا، والكليات الجامعية، وهي مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية المواهب وسدًّا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة (الغامدي وعبدالجواد، ٢١٠٥، ٢٧٥).

وإجرائيًّا تُعرّف خصخصة التعليم الجامعي بأنها: السماح بإنشاء مؤسسات للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية بحيث يمتلكها ويمولها ويديرها أفراد أو شركات أو هيئات غير حكومية، ولا يكون هدفها الأساسي التربح، وإن لم يمنع هذا أن يكون لها عائدها الاقتصادي للقائمين على إنشائها والمستثمرين فيها.

الإطار النظري:

أولًا: الأبعاد التربوية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

إن تطبيق برامج الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة (الأهلية) يعتمد على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات التربوية، والتي ترتكز في حقيقتها على مجموعة من الأبعاد التربوية، والتي يسعى القائمون على هذه المؤسسات إلى الالتزام بها، ومن بين هذه الأبعاد ما يلي:

١٠ محاولة الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية للتعليم العالي:

يرمى تطبيق برامج الخصخصة في التعليم العالي من خلال إشراك القطاع الخاص والأهلي في دعم وتمويل مؤسسات التعليم العالي، إلى تحقيق العديد من

الأهداف من بينها الارتقاء بمستوى الكفاءة الإنتاجية، والتي تعتبر مؤشرًا لمدى نجاح المؤسسة التعليمية في تحقيق الأهداف، سواء التعليمية أو الأرباح المادية، والمتمثلة في المكسب والخسارة من العملية التعليمية في صورتها النهائية. ويرى الجروشي (٢١٠٧، ٤) أن الكفاءة الإنتاجية في النظام التعليمي توضح مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أقصى قيمة ممكنة للمخرجات بأدنى حد ممكن من المدخلات من جهة، ومدى فعالية النظام التعليمي على تحقيق النتائج المرجوة منه من جهة أخرى. وتعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من بين الدول التي خصصت في مراحل التنمية المختلفة بها موازنات مالية كبيرة، لتنمية مواردها البشرية، ومؤسسات التعليم العالي، لاستيعاب الطلب الاجتماعي المتنامي على مؤسساتها، بالإضافة إلى تقديم مخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية تلبي احتياجات سوق العمل في المملكة.

٢. تكافؤ الفرص التعليمية في مؤسسات التعليم العالي:

إن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي يسعى إلى تأكيد وجود نظم وبدائل تعليمية متعددة أمام الطلاب تساعدهم على تحقيق طموحاتهم التعليمية، وقد أشار الدوسري (٢١٠٢، ٤٨٢) إلى وجود العديد من الإيجابيات التي تتحقق من تطبيق هذا المبدأ والتي من بينها:

- تقوية ثقة الطالب بنفسه، وفي المؤسسات التعليمية والمنظومة التربوية والتكوينية.
- تمسكه بالثوابت والمقدسات الدينية وحب الوطن وقيامه بأداء واجباته تجاه وطنه.
- المشاركة الإيجابية في التنمية البشرية والاجتماعية، وتقوية رغبات الطلاب في بلورة المشاريع الشخصية والعمل على تحقيقها.
- تمسك الطلاب باستكمال مسيرتهم التعليمية، مضاعفة الجهود لتحقيق أفضل النتائج.

وعلى الرغم من أن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لم تورد نصًّا

صريحًا حول تكافؤ فرص التعليم سواء في مراحله الأولى (التعليم العام) أو في مراحله العليا (التعليم العالي)؛ إلا أن المتعمق في وثيقة سياسة التعليم الخاصة بالمملكة يجد العديد من مؤشرات مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فقد أشار الشرابي (٢١٠٤، ٦٢) إلى أن التكافؤ في فرص التعليم واردة في ثنايا فصول وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وبنودها، حيث إن هذه الوثيقة تؤمن بالكرامة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات، والتي تعتبرها المملكة من الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، ولأجلها تعمل على تهيئة فرص النمو للطلبة جميعهم للمساهمة في تنمية المجتمع، وذلك من خلال تطبيق فرضية طلب العلم، واعتبار أن نشره، ومجانيته في مراحله المختلفة واجب الدولة بقدر إمكانياتها.

ونظرًا لعدم قدرة بعض الحكومات على مواجهة زيادة الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي خاصة في الدول النامية، بالإضافة لانخفاض النفقات المخصصة له، وتزايد فجوة الإنفاق عليه، بالرغم من محاولة تحقيق التوازن بين الإنفاق على التعليم العالي الحكومي والأهلي، قد تم فتح المجال أمام القطاع الخاص ليمارس دوره وإمكانياته في محاولة توفير فرص تعليمية لكافة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تمويل مؤسساته الحكومية والأهلية، سواء بشكل جزئي كالمساعدة في إنشاء المباني والتجهيزات الخاصة بمؤسساته والخدمات المساندة كالنقل والتغذية وغيره، أو المشاركة في إدارتها وتوفير احتياجاتها البشرية (قيادات أكاديمية وإدارية، وأعضاء هيئة تدريس وغيرها)، أو بشكل كلي مثل إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد الأهلية، وذلك في إطار دعم برامج الخصخصة لديمقراطية التعليم والمتمثلة في توفير فرص تعليمية للراغبين في التعليم العالي.

٣. إشاعة روح التنافس بين مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي:

حيث يشير جرين **(Green, 1999)** إلى أن خصخصة التعليم ينتج عنها ثلاثة أنواع من الدوافع يتوقع أن تؤدي لإصلاح التعليم، فهي تشجع التنافس بين رؤوس

الأموال بما يتوقع أن يتولد عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية، كما أنها تعمل على إيجاد التوافق ما بين الخدمات التعليمية المقدمة ورغبات المستهلكين لها (أولياء الأمور والطلاب)، وهي كذلك تؤدي إلى تحفيزهم على مزيد من التعاون مع مؤسسات التعليم العالي، كما أن التعليم الأهلي يزداد نشاطه وحماسه باستمرار بسبب حافز الربح. فإقامة مؤسسات التعليم العالي الأهلي يحفز نظيراتها الحكومية على الارتقاء بأدائها؛ لأن مؤسسات التعليم العالي الأهلي تستقطب الطلبة الذين يدفعون أجور تعليمهم ويختارون تخصصاتهم، وهذا الأجر يضمن المستوى التعليمي الواحد لجميع الطلبة، ويمنع تدني مستوى التعليم، ويحقق نوعًا من الديمقراطية بفتح الأبواب لكل راغب في التعليم.

٤. التوسع في التعليم العالي الأهلي:

إن عوامل تنامي الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي من زيادة سكانية، وزيادة الطموح التعليمي لدى الطلاب؛ لاستكمال دراستهم في التعليم العالي، وارتفاع مستوى المعيشة، وغيرها من العوامل دفعت مؤسسات التعليم العالي إلى البحث عن خيارات لمواجهة هذا الطلب والذي يتمثل في تطبيق برامج خصخصة التعليم العالي.

وتُعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي سعت إلى تطبيق برامج الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي من أجل استيعاب مخرجات التعليم الثانوي والفني والمهني للراغبين في مواصلة التعليم العالي، حيث أشار زمان (٢١٠٤، ٤٥) إلى أن المملكة في هذا الخصوص قد أفسحت المجال للتعليم العالي الأهلي بداية من عام ١٤١٨هـ، واستمرت في دعم هذا التوجه حتى أصبح لديها عديد من مؤسسات التعليم العالي الأهلي سواء الجامعات أو الكليات والمعاهد الأهلية، هذا بالإضافة إلى توجه المملكة نحو برامج التعليم عن بُعد والتعليم المفتوح، والموازي وغيره، والتوسع في إنشاء كليات المجتمع، والتي تضمن العديد من التخصصات العلمية. هذا ويوجد

عديد من الأبعاد التربوية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومنها محاولة الارتقاء بدخول العاملين بمؤسسات التعليم العالي الأهلي باستقطابهم من نظيراتها الحكومية، وهيمنة القطاع الخاص على قطاع التعليم العالي وإنتاجه والاستثمار فيه، بالإضافة إلى سيطرة رجال الأعمال على سياسات مؤسسات التعليم العالي الأهلي، وكذلك إحداث تنوع كبير في نوعية الطلبة القادرين ماديًّا.

ثانيًا: الأبعاد الاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

إلى جانب الأبعاد التربوية التي تسعى مؤسسات التعليم العالي الحكومي الأهلي إلى الالتزام بها، والعمل على أساسها، توجد مجموعة أخرى من الأبعاد الاجتماعية والتي هي في حقيقتها عبارة عن مجموعة من المتغيرات الرئيسة، والتي تؤثر بشكل مباشر في تبني سياسة خصخصة مؤسسات التعليم العالي، ومنها:

١٠ مواجهة الخصخصة لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي:

نظرًا لتنامي الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي، فإن برامج الخصخصة في التعليم العالي تعمل على توفير فرصًا جديدة للتعليم العالي، من خلال مؤسسات التعليم الحكومي والأهلي، ومن ثم استيعاب جميع الراغبين في التعليم العالي، حيث أشار حسان والعجمي (٢٠٠٨، ١٢٣- ١٢٤) إلى أن نسبة التعليم العالي في الوطن العربي أقل بكثير من غالبية الدول الأجنبية، فقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في العالم العربي من (٤%) عام ١٩٧. إلي (١٦%) عام ٢...؛ إلاّ أن هذه الزيادة تتضاءل إذا ما قورنت بمعدلات الالتحاق بالدول الصناعية التي ارتفعت من (٢٤%) ١٩٧.م إلى (٤٥%) عام ٢...م، وهذه الزيادة الكبيرة في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الدول الصناعية لم تحدث إلّا نتيجة لتنويع البنى والأشكال للتعليم العالي والاستثمار فيه لحسابه وليس على حسابه.

لذا فإن المملكة العربية السعودية عليها التوجه نحو خيار التوسع في مؤسسات التعليم العالي بكافة أنماطها (الحكومية والأهلية) ومستوياتها (الجامعية وفوق

الجامعية)، وذلك من أجل مواجهة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، واستقطاب الطلاب القادرين على استكمال دراستهم الجامعية خارج المملكة العربية السعودية.

٢. إسهام الخصخصة في إحداث التنمية الاقتصادية للمجتمع:

تسهم مؤسسات التعليم العالي الأهلية بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، وليس هذا فقط بحكم ما تنتجه من قوى بشرية مدربة، أو من مشاريع بحثية لها مردودها الاقتصادي، وإنما باعتبارها مشروعات استثمارية يتم استثمار أموال كبيرة في إنشاء مؤسسات تعليمية بمرافقها وتجهيزاتها المختلفة، وجذب استثمارات، وتوفير فرص عمل لكثير من الأفراد الذين يعملون في خدمات لهذه المؤسسات (حسان والعجمي، ٢٠٠٨، ١٢٨).

وتشكل مؤسسات التعليم العالي بشكل عام الرصيد الاستراتيجي للحكومات، الذي يتحقق عن طريقه الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية، كما تشكل أملًا لكل مواطن، لذا فإن من الضروري التوسع في مؤسسات التعليم العالي، والذي يُعتبر أحد مجالاته التعليم العالي الأهلي، فقد أوضحت دراسات عالمية مقارنة أن تقدم الدول يكون انعكاسًا مباشرًا لزيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالي، مع الأخذ في الاعتبار جودة العملية التعليمية، كما أثبتت الإحصائيات أن معدل البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي تقل عنها بين خريجي التعليم الفني، ويرجع ذلك لقدرة خريجي التعليم العالي على إيجاد فرص عمل لهم، والتواؤم مع متطلبات سوق العمل (الجوهري، ١٩٩٦، ١٢١).

٣. ترسيخ بعض المفاهيم والقيم السالبة في المجتمع:

قد تسهم مؤسسات التعليم العالي الأهلي في ترسيخ بعض القيم والمفاهيم الاجتماعية السلبية في المجتمع، خاصة أن ما يتم التركيز عليه في الممارسة العملية للقياس والتقويم يقتصر غالبًا على الجانب المعرفي، وتبقى الأهداف الشخصية

والاجتماعية للتعليم العالي للأعمال. مع أن المتفق عليه هو أن القيم تمثل رأس المال الاجتماعي في كل مجتمع، وأن إصلاح القيم أساس لأي إصلاح تربوي، ولابد لكل طالب أن يمتلك هوية خُلقية، ولا يستطيع الطالب بناء هذه الهوية إلا إذا كان النظام التربوي يتيح له الفرصة المناسبة لبنائها.

ويكمن التخوف هنا في أن مؤسسات التعليم العالي الأهلي قد تُعلي من القيم المادية على حساب الروحية، وقيم العالمية على حساب المواطنة، والفردية على الجماعية، وتعلي من قيم الثقافة الغربية على حساب الإسلامية، والصراع على التكافل، والانعزالية السياسية على المشاركة الوطنية. هذا بالإضافة إلى أن معظم طلبة مؤسسات التعليم العالي الأهلي من طبقات متميزة اجتماعيًّا أصلًا، وسوف يحتلون عند تخرجهم الوظائف الواعدة في المجتمع، ومن ثم سينحازون لطبقتهم على الطبقة المتوسطة والمحدودة الدخل، ونحو التحرر على حساب المحافظة، مما يؤدي إلى انفصامات في المجتمع، قد يكون لها عواقبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة (حسان والعجمي، ٢٠٠٨، ١٣٤).

٤. انتزاع الإطار الثقافي وتهديد الأمن الاجتماعي للمجتمع:

قد تنزع برامج خصخصة مؤسسات التعليم العالي الأهلي، التعليم من إطاره الثقافي الوطني أو القومي، حيث ستكون هذه المؤسسات إحدى حلقات التبعية والتغريب والإفساد في المجتمع، مما يصيب عملية الاستقرار الاجتماعي والأمن القومي، وقد ذكر كل من جوهر والباسل (٢١٠٥، ١٣٢)، وحسان والعجمي (٢٠٠٨، ١٣١) أن حدوث مثل هذه القضايا يرتبط بعدة أسباب منها:

- أن ولاءات مؤسسات التعليم العالي خاصة الأجنبية أو التي لها صلة بالشركات والمؤسسات الدولية طلابًا وأساتذةً قد لا تكون للثقافة القومية والهوية الوطنية، وقد يعود ذلك لانفتاح بعض هذه الجامعات بشدة على الثقافات العالمية، أو ثقافة المجتمعات التي ارتبطت بعض مؤسسات التعليم العالي الأهلي بها.

- أن السماح بخصخصة التعليم العالي يعطي الحق للمؤسسات والجمعيات الأهلية وكل أصحاب عقيدة والنقابات المهنية إنشاء مؤسسات تعليم أهلية يمولونها ويديرونها، مما يضع الحكومات العربية في حرج سياسي كبير، خاصة أمام الدول ذات الضغط السياسي والعسكري، والتي قد تزكي مثل هذه المؤسسات، فتضرب بذلك السلام الاجتماعي، والاستقرار الداخلي.
- تعمل الخصخصة على طمس الهوية الوطنية، وفتح الباب أمام الغزو الفكري والثقافي، الذي يُعتبر أحد المخاطر التي تواجه المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.

هذا ويوجد عديد من الأبعاد الاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومنها مجاراة التوجه العالمي نحو الخصخصة واقتصاد السوق، والعولمة الاقتصادية ومجتمع المعرفة، إلى جانب تمويل القطاع الخاص والأهلي لمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى فتح المجال أمام أوجه التعاون مع منظمات المجتمع المدني، والوقوف على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، بالإضافة لطبقية في التعليم العالي وغيرها من الأبعاد الأخرى.

الدراسات السابقة

دراسة غبان (٢٠٠٢) بعنوان "خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية الواقع والدروس المستفادة". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها يوجد العديد من إيجابيات التعليم العالي الخاص بالمغرب ومن بينها تغطية تخصصات جديدة ومتنوعة لا توجد في التعليم الحكومي، سرعة في التطوير ومرونة في تطبيق البرامج وتكييفها حسب متطلبات سوق العمل، ملاءمة مخرجات أسواق العمل، والأخذ بالجانب التطبيقي، إضافة إلى أن التدريب جزء مهم في التكوين بمؤسساتها، كما يعاني التعليم العالي الخاص العديد من المشكلات والسلبيات بالمغرب من بينها ارتفاع الرسوم الدراسية، عدم الاعتراف بالشهادة الممنوحة من طرفه، قلة عدد أعضاء هيئة

التدريس، افتقاره للدعم المالي والضريبي من قبل الدولة، إلى جانب طغيان الربحية، ولجوؤه للإعلانات الإرشادية المبالغ فيها، كما أشارت النتائج إلى وجود العديد من سبل النهوض بالتعليم العالي الخاص بالمغرب ومن بينها منحه تشجيعات كافية مالية وضريبية من قبل الدولة، اعتماد مؤسساته والاعتراف بما تمنحه من شهادات من قبل الدولة، بالإضافة إلى الزام مؤسساته بتوظيف نسبة هامة من الأساتذة، وخلق جسور بين التعليم العالي الخاص والعام، وتشجيعه على القيام بالمراقبة الذاتية والتقويم الذاتي.

دراسة اسماء عبدالله (٢٠٠٥) بعنوان "التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم: الأسباب والنتائج المتوقعة". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها ومن أكثر الأسباب أهمية والتي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر العينة توفير جو آمن يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم، زيادة التحصيل لدى الطالب، استفادة الأهل من البرامج النوعية، وكانت أقل هذه الأسباب انعدم الثقة بالتعليم العام، ومن أهم النتائج الإيجابية المتوقعة من تطبيق خصخصة التعليم في الأردن زيادة مقدرة النظام التربوي على المنافسة الدولية مصحوبة بحسن التعامل مع أولياء الأمور، تحسين الكفاءة التعليمية للمؤسسات التعليمية، تحسين الكفاءة التدريسية للمعلمين، أما أقل هذه النتائج التقليل من بيروقراطية القطاع العام، كما أن من أبرز النتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم زيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، إضعاف روح الولاء والانتماء، استهتار الطلبة بتعليمات الانضباط التعليمي، تراجع عدالة الفرص التعليمية، خفض أجوار العاملين، إلى جانب تسرب المعلمين من المهنة، وتخوف المعلمين من ظهور مشكلة خفض الأجور وتهديد الأمن الوظيفي لهم، وكانت أقل النتائج السلبية المتوقعة تحول التعليم إلى تجارة، خفض جودة التعليم.

دراسة البرقاوي (٢٠٠٦) بعنوان "خصخصة التعليم العالي في الأردن: دراسة تحليلية نوعية". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها إن اهتمام

المنظومة التعليمية في الأردن يأتي في مقدمة اهتماماته التعليم الحكومي، بينما يأتي التعليم الخاص في المرتبة الثانية، ويأتي التدريس والربح المادي في مقدمة اهتمامات الجامعات الخاصة بينما البحث العلمي وخدمة المجتمع والاهتمامات الأكاديمية تأتي في مراتب متأخرة، كما تهتم الجامعات الخاصة بالتخصصات المرغوبة واللغات الأجنبية (الإنجليزية) في مقدمة اهتمامات الجامعات الخاصة على حساب الاهتمام باللغة العربية، وبعض التخصصات الأخرى، أيضًا تهتم الجامعات الخاصة بمصلحتها الشخصية على حساب مصلحة الطلاب، حيث أشارت النتائج إلى وجود مؤشرات متواضعة بمصلحة الطالب الجامعي.

دراسة القحطاني (٢٠٠٨) بعنوان "الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها ضعف واقع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، في كافة المجالات ومن بينها مجال التعليم، مثل التوسع في مدارس التعليم الأهلي بكافة أنواعها، ومجال التطوير ومنها طباعة الكتب الدراسية والتعليمية، ومجال التخطيط ومنها منح شهادات مطابقة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العام، والشؤون المالية والإدارية ومنها توريد الاحتياجات من الأدوات القرطاسية، وحاجة التعليم العام لاستثمار القطاع الخاص في التعليم العام، وذلك من خلال عدة أنشطة، منها بناء قاعدة قوية من القطاع الخاص التعليمي قادرة على إعداد طلاب متميزين، والارتقاء بمستوى أداء العمل التربوي والإداري، إلى جانب وجود مجموعة من معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام ومن بينها قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم العام، ضعف التنسيق بين الأجهزة الحكومية ذات العلاقة عند إصدار الترخيص، كما أن هناك عدد من الوسائل المحفزة للاستثمار في التعليم العام ومنها اشتراك المستثمرين ووزارة التعليم في تأسيس شركة تعليمية ذات رأس مال كبير، ومشاركة المواطنين في الاكتتاب بها، إصدار سندات تعليمية، الحصول على أراضي لإقامة المشروعات التعليمية، استقطاب كفاءات متميزة للعمل

في جهات التعليم العام الحكومي ذات العلاقة بالقطاع الخاص، وإيجاد صناديق استثمارية مشروعة بالتعاون مع البنوك يساهم فيها أولياء.

دراسة الحمدان (٢٠٠٨) بعنوان "رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها، أن هناك العديد من الآثار الإيجابية المتوقع حدوثها حال تطبيق الخصخصة في التعليم، من بينها الحد من وجود العمالة الهامشية غير المنتجة بالمؤسسة التعليمية، تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة، تطوير مستوى الخدمات التعليمية، والتخفيف من مركزية نظام التعليم، وإرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في التعليم الخاص، أيضًا أشارت النتائج إلى وجود العديد من الآثار السلبية للخصخصة في التعليم من بينها الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية، إخلال بعض المؤسسات التعليمية بشروط التراخيص الممنوحة لها، ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم بعد التوسع في الخصخصة، إلى جانب تسرب أعضاء هيئة التدريس من المهنة، والحد من عدالة الفرص التعليمية، ومن الحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم تقديم مساعدات عينية حكومية للمؤسسات التعليمية الخاصة، وإعطائها صلاحيات إدارية أكبر، مع تقديم مساعدات مالية حكومية لها، وتحقيق شروط الترخيص لافتتاحها.

دراسة الشعراوي (٢٠١٠) بعنوان "دور الخصخصة في تحسين الجودة الشاملة بالتعليم الجامعي المصري". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها ضعف الإدارة الجامعية بصفة عامة، وانخفاض فاعليتها، وابتعاد المناخ الإداري السائد بالجامعات عن ثقافة الجودة، وأن نظام القبول بالجامعات لا يشبع الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي، كما لا يوجد نوع من التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية في قبول الطلاب بالجامعات، كما أشارت النتائج إلى وجود قصور في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر، ومن ثمّ تدني كفاءة ونوعية التعليم

الجامعي لتدني الإنفاق عليه، كما أن هناك قصورًا واضحًا في الأخذ بالمشاركة الشعبية في تمويل التعليم، واستئثار الدولة بعملية تمويل التعليم، خاصة في ظل اتجاه المجتمع للخصخصة، كما توجد قلة الاعتمادات المالية المخصصة لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومي من قبل الدولة، وأن الجامعات الحكومية في حاجة إلى الخصخصة حتى تتمكن من المنافسة

دراسة الفايز (٢٠١١) بعنوان "استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من بينها أن واقع خصخصة الخدمات التربوية في التعليم بالمملكة العربية السعودية يتمثل في عدد محدود من التجارب، تتمثل فقط في خدمات مساندة، كما أشارت النتائج إلى موافقة أفراد عينة الدراسة (القيادات التربوية وممثلي الشركات التعليمية) بدرجة عالية جدًّا حول خصخصة حزمة من الخدمات التعليمية والخدمات المساندة، وجاء في مقدمة الخدمات التعليمية خدمة تشغيل مراكز التدريب، وأقلها تأليف المناهج الدراسية، أما الخدمات المساندة فجاء في مقدمتها تشغيل شبكات الأمن والسلامة داخل المؤسسات التربوية، وأقلها توفير التأمين الصحي لمنسوبي المؤسسات التربوية.

دراسة الرباعي (٢٠١١) بعنوان "خصخصة التعليم الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن التوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي في المملكة الأردنية كان له العديد من المبررات، ومن بينها تزايد الطلب على التعليم الجامعي، المحافظة على الأموال داخل البلد مما يدعم اقتصاد الدولة بدل من إنفاقها في الخارج على التعليم، والاستثمار والجدوى الاقتصادية واعتمادها ضمن السياسة العامة للدولة، وظهور مهتمين جدد بالتعليم الجامعي الخاص من شرائح مختلفة من المجتمع كرجال الأعمال والمال، وارتباط المبررات الخاصة بالتوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي بالاحتياجات التعليمية في الأردن وكان من

بينها توفير المباني والمرافق التعليمية المناسبة، الإسهام في تعزيز الصورة المشرفة للأردن في الميادين الثقافية والتعليمية عبر علاقاتها مع المؤسسات العربية والعالمية، والتنوّع في برامج التعليم، وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة، وطرح بعض التخصصات الجديدة المطلوبة في سوق العمل، إلى جانب توفير المختبرات التكنولوجية، وزيادة التفاعل بين الجامعات والمجتمع المحلي، مع رفع كفاءة المؤسسة التعليمية، والاستفادة من المستجدات التربوية، بالإضافة إلى رفع مستوى جودة التعليم العالي، كما أشارت النتائج إلى أن التوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي قد يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات في التعليم الجامعي، ومن بينها ارتفاع تكاليف الدراسة، تفاوت المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، تحكم فئة رأس المال في التعليم الجامعي، تحول التعليم الجامعي لسلعة تجارية، إعمال الجانب العلمي والتركيز على الربح المادي، إهمال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وحرمان محدودي الدخل من التعليم الجامعي.

دراسة لامبارت **(Lambert, 2102)** بعنوان "الخصخصة والصالح العام: الجامعات العامة في الميزان". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن الخصخصة في الجامعتين محل الدراسة هدفت إلى تحقيق التوازن بين المصالح المؤسسية والأغراض العامة المتأصلة في التعليم العالي، وأن صعوبة عملية الخصخصة تكمن في دراسة الطبقات الأساسية المعقدة التي تنطوي عليها المؤسسات والولايات التي تقييم ظروفها واستراتيجياتها الخاصة بالخصخصة، كما أن الخصخصة في جامعة فيرجينا كان معقدًا بدرجة أكبر من نورث كارولينا في تشابل هيل، كما أن ولاية نورث كارولينا لديها سياسة عامة وواضحة لخصخصة الجامعات على العكس من ولاية فيرجينا التي لم تأخذ خطوات واسعة في هذا المجال، وأن الأمر الذي حذا بالولايتين نحو الخصخصة هي التكاليف المالية، بيد أنه من الصعب تصور أن سيناريو السنوات العشرين القادمة لا يشمل التركيز على زيادة الكفاءة والإنتاجية والتغيير الهيكلي العام في هذه الجامعات وغيرها من الجامعات.

دراسة نصير (٢٠١٣) بعنوان "اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة أربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن توجه أفراد عينة الدراسة نحو مجالات خصخصة التعليم جاء بدرجة متدنية، وجاء في مقدمتها تفضيل الخصخصة في مجال التمويل، خصخصة الإدارة، خصخصة التعليم العام كاملًا، كما جاءت درجة الآثار المترتبة على تطبيق خصخصة التعليم بدرجة متوسطة، وجاء في مقدمتها الآثار الفنية، ومن بينها توفير الخبرات والتكنولوجيا والتقنيات الخدمية، توفير المباني والمرافق التعليمية الحديثة والوسائل التقنية الحديثة، في المرتبة الثانية جاءت الآثار الإدارية ومن بينها الحد من الفساد الإداري، تشجيع فرص التعاون بين المعلمين والإدارة، وتعزيز الاستقلال المالي والإداري لقطاع التعليم، أما درجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تطبيق خصخصة التعليم جاءت متوسطة، وكان من بين الآثار الاجتماعية تطوير مستوى الخدمات التعليمية، إشراك أولياء الأمور في برامج التعليم وأنظمته، إحداث فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع، أما الآثار الاقتصادية فكان في مقدمتها تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات التعليمية، تخفيف الأعباء المالية على الدولة، وأولياء الأمور، وذوي الاحتياجات الخاصة، كما أشارت النتائج إلى أن تبني سياسة خصخصة التعليم في الأردن تواجه عددًا من المعوقات، يأتي في مقدمتها تدني مستوى دخول معظم أولياء الأمور، صعوبة تحديد نظام رسوم دراسية على أسس اقتصادية، إلى جانب ضعف إدراك الموطن لمعني خصخصة التعليم، لقلة المعلومات الملاءمة حولها، بالإضافة إلى ارتباط خصخصة التعليم بالاستقرار السياسي.

دراسة سولونيك وباراكاش **(Solanki & Prakash,** 2104) بعنوان" التعليم العالي في الهند: التراث والسيناريو الحالي". توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن الحكومية تقوم بدور القياس والرقابة والتنظيم في التعليم العالي. ومع ذلك فإن التمويل غير الفعال من جانب الحكومية للتعليم تطلب دخول القطاع الخاص بالموافقة على مشروع قانون الخصخصة، كما أن الحكومة الهندية تقوم من

وقت لآخر بإجراء التعديلات وإعادة النظر في السياسات؛ لزيادة التحاق الطلبة بالجامعات على الرغم من آثار الخصخصة التي تمثلت في ارتفاع مصروفات وتكاليف تلك الجامعات، وأن الخصخصة بدأت تقود قطاع التعليم العالي وصولًا لرسملة المعرفة، كما أدت اللوائح الجديدة وغيرها من القرارات الحكومية في السنوات الخمس الأخيرة إلى زيادة تغلغل الخصخصة في قطاع التعليم العالي في الهند.

دراسة العتيبي (١٤٣٧) بعنوان "دور إدارة التعليم في تفعيل آليات الخصخصة في مدارس التعليم العام من وجهة نظر المشرفين التربويين وملاك وقادة المدارس الأهلية". وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن الأدوار التي تقوم بها إدارة التعليم في تفعيل مجالات وآليات الخصخصة بمؤسساتها وفقًا لاستجابات العينة جاءت مرتفعة جدًّا، وفي مقدمتها تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب وخاصة المتفوقون، طباعة النشرات التربوية التي تصدرها الوزارة أو إدارات التعليم، إنشاء المباني التي تحتاجها المؤسسة التعليمية وفق خطط التنمية، بالإضافة إلى توفير المعدات والمستلزمات الإلكترونية، وتقديم الهبات النقدية للإدارات التعليمية ومديري المؤسسات التعليمية، كما أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تفعيل مجالات وآليات الخصخصة في التعليم، ومن بينها عدم اهتمام المسؤولين في التعليم بالقطاع الخاص وإمكاناته، تطوير النظم واللوائح المنظمة لسير العملية التربوية، توضيح دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام ضمن خطط التنمية، وجود تنظيم خاص يربط مؤسسات التعليم بالقطاع الخاص، وغيرها.

دراسة الحربي (٢٠١٦) بعنوان "تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى". وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من بينها توجد العديد من الممارسات التطبيقية للخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومن بينها مشاركة الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص، وامتلاك القطاع الخاص لعدد من مؤسسات

للتعليم العالي الخاص، كما أن ممارسة تطبيقات الخصخصة في التعليم العالي له نتائج إيجابية، من بينها تخريج الكفاءات البشرية المؤهلة لسوق العمل، وإتاحة الفرصة للاستثمار الوطني بالداخل الأكثر أماناً، والإسهام في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، ومن بين السلبيات التي قد تترتب على خصخصة التعليم العالي خفض جودة التعليم العالي، والنظرة السلبية تجاه مؤسسات التعليم العالي الخاص والتي قد تؤثر على التوظيف، وإهمال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لارتفاع التكلفة، ومن الإجراءات المقترحة عند تطبيق الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي مساعدة مؤسسات التعليم العالي الخاص في توفيق أوضاعه للاعتراف به محلياً ودولياً، وزيادة المنح الدراسية من الدولة للطلاب في مؤسسات التعليم العالي الخاص، والزامها بالتوسع في إنشاء مراكز ذات مستوى أكاديمي متميز للبحث العلمي.

دراسة فيور **(Feuer, 2016)** بعنوان "التعافي من آثار الخصخصة الجامحة في التعليم العالي الكمبودي: الضغط التنظيمي للتكامل مع الآسيان"، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن خصخصة مؤسسات التعليم العالي في كمبوديا يسمح بالحكم الذاتي للجامعة، لكن من ناحية أخرى تصبح الجامعة تجارية أكثر منها صاحبة رسالة مما يعني الاستقلال المالي الكامل عن الدولة، وأن الحكومة الكمبودية قامت خلال العقود الأخيرة ببذل جهود جبارة لتحسين نظام التعليم العالي بشكل مميز وشامل، ومع ذلك ما زال النظام يواجه العديد من التحديات بما فيها التمويل والالتحاق به، ومن أبرز التحديات التي تواجه الخصخصة في نظام التعليم العالي فقدان السيادة ولاسيما في مجال المحتوي الثقافي بسبب سرعة وتيرة خصخصة مؤسسات التعليم العالي مما أثر على غياب المنظور الوطني في التعليم؛ كما أن هناك ضغطاً غير عادل على مؤسسات التعليم العالي في شكل المعايير الخارجية، وانخفاض في القدرة على توجيه مؤسسات التعليم العالي لتنفيذ الأهداف الاجتماعية.

دراسة هيرن ووارشو وسياريمبولي **(Hearn & Warshaw &**

Ciarimboli, 2016) بعنوان" اتجاهات وسياسات الخصخصة والمساءلة في التعليم العالي الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية." وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن النظم الوطنية للتعليم العالي تمر بفترة انتقالية، حيث نمت نظم عديدة بشكل كبير وخضعت العديد من الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية لإصلاحات هيكلية، وأن كثيرا ما تتدفق هذه التغييرات التنظيمية في اتجاه زيادة الخصخصة بالاقتران مع زيادة المساءلة عن الأداء على مختلف الأبعاد، كما توصلت الدراسة إلى أن الخصخصة أدت إلى ظهور الإدارة الاستراتيجية للتسجيل وزيادة التقسيم الطبقي في تسجيلات الطلاب والمخرجات وتحويل الدعم للتخصصات الأكاديمية والمجالات وتنويع الإيرادات عن طريق المبادرات الجديدة وإعادة الهيكلة التنظيمية وتزايد الفوارق في الرواتب بين الجامعات العامة والخاصة وحدوث تغيير في تكوين أعضاء هيئه التدريس.

ثانيًا: التعقيب على الدراسات السابقة:

١٠ أوجه الاتفاق (التشابه):

- **منهج الدراسة:** نظرًا لاتفاق الدراسة الحالية وكافة الدراسات السابقة حول نوع الدراسة كما سبق الإشارة، فإن غالبية الدراسات السابقة قد وقع اختيارها على المنهج الوصفي، باستثناء بعض الدراسات التي اعتمدت على مناهج أخرى مثل دراسة كل من البرقاوي (٢٠٠٦)، ولامبارت **(Lambert,** 2102) والتي اعتمدت على اسلوب البحث النوعي.
- أداة الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة في اختيار أداة الدراسة (الاستبيان) باستثناء دراسة كلٍّ من لامبارت **(Lambert,** 2102)، البرقاوي (٢٠٠٦) والتي وقع اختيارهما على أداة المقابلة، ودراسة الشعراوي (٢٠١٠) واللتان اعتمدتا على الأدب النظري والدراسات السابقة.
- **مجتمع الدراسة:** اتفقت الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة حول اختيار

مجتمع الدراسة بوجه عام وهو المجتمع التربوي (التعليمي)، باستثناء بعض الدراسات التي جمعت ما بين المجتمع التربوي وشركات القطاع الخاص التعليمية مثل دراسة القحطاني (٢٠٠٨) والتي أضافت إلى جانب المجتمع التربوي أعضاء الغرف التجارية والصناعية، ودراسة هيلة الفايز (٢٠١١) واللتان أضافت إلى جانب المجتمع التربوي ممثلي الشركات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، أما دراسة لامبارت (**Lambert,** 2102) فقد أضافت إلى جانب المجتمع التربوي المشرعين الحكوميين للتعليم.

٢. أوجه الاختلاف:

- **الهدف:** على الرغم من أن موضوع الدراسة الحالية يدور حول خصخصة التعليم العالي؛ إلا أن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة حول الهدف العام من القيام بالدراسة حيث تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي، بينما هناك دراسات قد سعت لمعرفة الآثار المترتبة على خصخصة التعليم العالي مثل دراسة أسماء عبدالله (٢٠٠٥)، والحمدان (٢٠٠٨)، وتقوى نصير (٢٠١٣)، وأمل الحربي (٢٠١٦)، ودراسة هيلة الفايز (٢٠١١)، وسولونيك وباراكاش (**Solanki & Parkash,** 2104)، وهرات فيور (**feuer,** 2106)، فيما هدفت دراسات أخرى للوقوف على واقع خصخصة التعليم مثل دراسة غبان (٢..٢)، والبرقاوي (٢٠٠٦)، ولامبارت (**Lambert,** 2102)، فيما هدفت دراسات أخرى لمعرفة الأسباب التي دفعت لتبني خصخصة التعليم العالي مثل دراسة الرباعي (٢٠١١)، بينما واقع خصخصة التعليم، وإن كانت الدراسة الحالية اختلفت مع العديد حول أن هدفها هو التعرف على واقع خصخصة التعليم العالي (الجامعي) فيما كانت هناك دراسات هدفت لمعرفة واقع الخصخصة في التعليم العام.
- **مدخل منهج الدراسة:** على الرغم من اتفاق الدراسة الحالية مع كافة الدراسات

السابقة في اختيار منهج الدراسة؛ إلا أن أسلوب المنهج الوصفي للدراسة الحالية قد اختلف مع كافة الدراسات السابقة باستثناء دراسة تقوى نصير (٢٠١٣)، وأمل الحربي (٢٠١٦)، فغالبية الدراسات السابقة اعتمدت على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي مثل دراسة هيلة الفايز (٢٠١١)، وغبان (٢٠٠٢) والقحطاني (٢٠٠٨)، وهيرون وآخرون (**Hearn el al,** 2106) وغيرها من الدراسات، فيما وقع اختيار دراسات أخرى على أسلوب البحث النوعي مثل دراسة لامبارت (**Lambert,** 2102)، والبرقاوي (٢٠٠٦).

- **مجتمع الدراسة:** على الرغم من اتفاق الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة حول اختيار مجتمع الدراسة بوجه عام وهو المجتمع التربوي (التعليمي)، إلا أنه اختلفت مع العديد من الدراسات في اختيار المجتمع التربوي، فالدراسة الحالية وقع اختيارها على مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) في حين أن هناك دراسات وقع اختيارها على مؤسسات التعليم العام مثل دراسة أسماء عبدالله (٢٠٠٥م)، والعتيبي (١٤٣٧)، والقحطاني (٢٠٠٨) كما أن الدراسة الحالية وقع اختيارها على الجامعات الحكومية والأهلية وهو ما اتفقت فيه مع العديد من الدراسات التي وقع اختيارها على التعليم العالي، حيث نجد أن دراسة كلٍّ من أمل الحربي (٢٠١٦)، والشعراوي (٢٠١٠) قد اختارتا الجامعات الأهلية (الخاصة)، ودراسة لامبارت **(Lambert, 2102)**، بينما وقع اختيار دراسة سالونيك وباراكش **(Solanki & Parkash, 2104)** على الجامعات الحكومية والأهلية.

- **عينة الدراسة:** على الرغم من اتفاق الدراسة الحالية مع كافة الدراسات حول مجتمع الدراسة (المجتمع التربوي)؛ إلا أن الدراسة الحالية قد اختلفت مع عديد من الدراسات السابقة في كونها اعتمدت على القيادات الأكاديمية، حيث نجد أن هناك دراسات اعتمدت في اختيار العينة على القيادات الإدارية مثل هيلة الفايز (٢٠١١)، والحمدان (٢٠٠٨)، وأسماء عبدالله (٢٠٠٥)، في حين وقع اختيار

دراسات أخرى على أعضاء هيئة التدريس والمعلمين مثل دراسة الشثري (٢١٠٤)، وأمل الحربي (٢٠١٦)، ومحمد (٢١٠٧) والذي وقع اختيارهم على أعضاء هيئة التدريس، بينما دراسة تقوى نصير (٢٠١٣) اختارت المعلمين والمعلمات، كما أن هناك دراسات أخرى جمعت بين أكثر من فئة في عينة الدراسة مثل دراسة العتيبي (١٤٣٧) والتي وقع اختيارها على ملاك وقادة ومشرفي المؤسسات التعليمية، أما دراسة القحطاني (١٤٢٩) فوقع اختيارها على أعضاء مجالس الإدارات التعليمية والغرف الصناعية والتجارية بالمملكة العربية السعودية، كما أن دراسة البرقاوي (٢٠٠٦) جمعت بين القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات، أما دراسة كل من هيرون وآخرون (**Hearn el al,** 2106) وفيور **(feuer,** 2106) فقد شملت العينة العاملين بالجامعات والكليات والمعاهد التي ضمها مجتمع الدراسة.

٣. أوجه الاستفادة:

- معالجة مشكلة الدراسة وإظهار مدى أهمية الموضوع (الفصل الأول).
- معالجة الإطار النظري (الفصل الثاني)، واختيار منهج الدراسة (الفصل الرابع).
- اختيار أداة الدراسة وتصميمها (الفصل الرابع)، ومعالجة نتائج الدراسة الميدانية (الفصل الرابع).

٤. **أوجه تميز الدراسة الحالية:** تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الآتي:

- الوقوف على الآثار الاجتماعية والتربوية المترتبة على خصخصة مؤسسات التعليم العالي.
- الجمع بين مؤسسات التعليم العالي العام والأهلي في المملكة العربية السعودية والتي لم يسبق تناولها معا على مستوى السعودية فيما يخص الخصخصة أو

الشراكة بين القطاع العام والخاص في التعليم العالي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

أولًا: منهج الدراسة: نظرًا لأن الدراسة الحالية تتناول (الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية) تُعد من الدراسات الوصفية، وتحقيقًا لأهداف الدراسة، فإنها ستعتمد على المنهج الوصفي (المسحي).

ثانيًا: مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة الحالية كافة الجامعات الحكومية والأهلية بالمملكة العربية السعودية (٣٥) جامعة حكومية وأهلية، مقسمة إلى (٢٧) جامعة حكومية تضم (٣٤٥) كلية و(٢٧٩) عمادة، أما الجامعات الأهلية فتشمل (٨) جامعات، تضم (٤٨) كلية و(١٣٩) عمادة، وذلك وفقًا لإحصاءات وزارة التعليم للعام الجامعي ١٤٣٩/١٤٤٠هـ الموافق ٢١٠٨/٢١٠٩.

ثالثًا: عينة الدراسة: تم اختيار عينة طبقية تضم عددًا محددًا من الجامعات الحكومية والأهلية، بحيث تغطي كافة مناطق المملكة العربية السعودية، وهي (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فيصل، جامعة الملك خالد، جامعة الحدود الشمالية، جامعة الأمير سلطان الأهلية، جامعة دار العلوم الأهلية، جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية، جامعت عفت الأهلية)، وقد تم مراعاة أن يتم تمثيل الجامعات عينة الدراسة وفقًا لنسبة كل جامعة من العدد الكلي، وقد بلغ حجم العينة من (٢٩٦) مفردة، وقد حُددّت وفقًا لمعادلة ستيفن ثامبسون، ويوضح الجدول (١) توزيع العينة:

الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للجامعات الحكومية والأهلية وكلياتها وعماداتها

الجامعات	الأعداد	النسبة	العينة وفقًا للمعادلة	العينة وفقًا لنسبة كل جامعة من العدد الكلي
الملك سعود	247	19.3	296	57
الإمام محمد بن سعود الإسلامية	166	.13.	296	38
الملك عبدالعزيز	218	.17.	296	.5
الملك فيصل	133	1..4	296	31
الملك خالد	174	13.6	296	.4
الحدود الشمالية	139	1..9	296	32
جامعة الأمير سلطان الأهلية	54	4.2	296	13
جامعة دار العلوم الأهلية	54	4.2	296	13
جامعة عفت الأهلية	49	3.8	296	11
جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية	47	3.7	296	11
المجموع	1281	.1...	296	296

خصائص أفراد عينة الدراسة:

١- الدرجة العلمية:

جدول رقم (٢) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية

	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ مساعد	141	47.6
أستاذ مشارك	118	39.9
أستاذ	37	12.5
الإجمالي	296	.1...

يوضح الجدول رقم (٢) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية، حيث إن النسبة الكبرى من أفراد الدراسة درجتهم العلمية أستاذ مساعد بتكرار (١٤١) من أفراد الدراسة وبنسبة (٤٧,٦%)، في حين أن هناك (١١٨) من أفراد الدراسة بنسبة (٣٩,٩%) درجتهم العلمية أستاذ مشارك، وهناك (٣٧) من أفراد الدراسة بنسبة (١٢,٥%) درجتهم العلمية أستاذ.

٢- الوظيفة الحالية:

جدول رقم (٣) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير الوظيفة الحالية

	التكرارات	النسبة المئوية
وكيل جامعة	8	2.7
عميد عمادة بالجامعة	23	7.8
عميد كلية	46	15.5

	التكرارات	النسبة المئوية
وكيل كلية	51	17.2
رئيس قسم	127	42.9
وكيل عمادة	41	13.9
الإجمالي	296	.1...

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) أن النسبة الكبرى من أفراد الدراسة وظيفتهم الحالية رئيس قسم بتكرار (١٢٧) من أفراد الدراسة وبنسبة (٤٢,٩%)، في حين أن هناك (٥١) من أفراد الدراسة بنسبة (١٧,٢%) وظيفتهم الحالية وكيل كلية، كما أن هناك (٤٦) من أفراد الدراسة بنسبة (١٥,٥%) وظيفتهم الحالية عميد كلية، إضافة إلى ما سبق فإن هناك (٤١) من أفراد الدراسة بنسبة (١٣,٩%) وظيفتهم الحالية وكيل عمادة، وهناك (٢٣) من أفراد الدراسة بنسبة (٧,٨%) وظيفتهم الحالية عميد عمادة بالجامعة، وفي الأخير فإن هناك (٨) من أفراد الدراسة بنسبة (٢,٧%) وظيفتهم الحالية وكيل جامعة.

٣- الجامعة:

جدول رقم (٤) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير الجامعة

	التكرارات	النسبة المئوية
جامعة الملك سعود	57	19.3
جامعة الملك عبد العزيز	.5	1609
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	38	12.8
جامعة الملك فيصل	31	1..5

	التكرارات	النسبة المئوية
جامعة الحدود الشمالية	32	1..8
جامعة الملك خالد	.4	13.5
جامعة دار العلوم الأهلية	13	4.4
جامعة الأمير سلطان الأهلية	13	4.4
جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية	11	3.7
جامعة عفت الأهلية	11	3.7
الإجمالي	296	.1...

يوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد الدراسة وفقًا لمتغير الجامعة، حيث إن هناك (٥٧) من أفراد الدراسة بنسبة (١٩,٣%) بجامعة الملك سعود، في حين أن هناك (٥.) من أفراد الدراسة بنسبة (١٦٠٩%) بجامعة الملك عبد العزيز، إضافة إلى ما سبق فإن هناك (٤.) من أفراد الدراسة بنسبة (١٣,٥%) بجامعة الملك خالد، وهناك (٣٨) من أفراد الدراسة بنسبة (١٢,٨%) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما أن هناك (٣٢) من أفراد الدراسة بنسبة (٨..١%) بجامعة الحدود الشمالية، في حين أن هناك (٣١) من أفراد الدراسة بنسبة (٥..١%) بجامعة الملك فيصل، وهناك (١٣) من أفراد الدراسة بنسبة (٤,٤%) بجامعة (دار العلوم الأهلية – الأمير سلطان الأهلية)، وفي الأخير فإن هناك (١١) من أفراد الدراسة بجامعة (الأمير محمد بن فهد الأهلية – عفت الأهلية).

رابعًا: أداة الدراسة: بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، فإن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة هي "الاستبانة"، والتي تهدف لمعرفة الأبعاد التربوية والاجتماعية لخصخصة التعليم العالي، وذلك بالاعتماد على الإطار

النظري والدراسات السابقة، وكذلك استشارة المختصين والمهتمين في مجال البحث العلمي.

- صدق الأداة (الاستبانة):

١) **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):** تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على عدد من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات المختلفة داخل وخارج المملكة العربية السعودية، وقد بلغ عددهم (٣٠) عضو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية وغير السعودية، وطُلِبَ منهم التفضل بإبداء آرائهم حول أجزاء وأسئلة الأداة ومدى إحاطتها بعناصر الموضوع، وكذلك مدى كفايتها أو حاجتها لإضافة بعض الأسئلة أو الفقرات، وكذلك مدى وضوح وسلامة صياغتها اللغوية. وبعد إبداء المحكمين لآرائهم قام الباحثان بإجراء التعديلات اللازمة وفقًا لآرائهم.

٢) **الاتساق الداخلي:** ويقصد به التحقق من صدق أداة الدراسة عن طريق قياس صدق عناصر محاور الاستبانة، من خلال معامل الارتباط بين درجة كل عبارة وبين الدرجة الكلية للبعد (المحور) الذي تنتمي إليه، وذلك بالتطبيق على عينة استطلاعية مكونة من (٣١) من القيادات الأكاديمية بالجامعات، كما هو موضح في الجداول (٥، ٦، ٧، ٨):

جدول رقم (٥) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = ٣١)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	.542**.	9	.72.**.
2	.63.**.	.1	.638**.
3	.785**.	11	.627**.

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
4	.719**.	12	.665**.
5	.8.5**.	13	.627**.
6	.69.**.	14	.714**.
7	.65.**.	15	.7.7**.
8	.759**.	16	.74.**.

دال عند مستوى (..١٠)

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) أن جميع العبارات بالمحور جاءت دالة عند مستوى (..١٠)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للمحور ما بين (..٥٤٢،..٨,٥)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (٦) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور
(الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية)
بالدرجة الكلية للمحور (ن = ٣١)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	.831**.	12	.785**.
2	.824**.	13	.8.9**.
3	.832**.	14	.837**.
4	.748**.	15	.83.**.

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
5	.749**.	16	.84.**.
6	.839**.	17	.528**.
7	.796**.	18	.548**.
8	.839**.	19	.645**.
9	.769**.	.2	.785**.
.1	.779**.	21	.735**.
11	.783**.	22	.810**.

دال عند مستوى (..١٠)

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) أن جميع العبارات بالمحور جاءت دالة عند مستوى (..١٠)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للمحور ما بين (..٥٢٨،..٨٤.)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (٧)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = ٣١)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	.697**.	11	.8.6**.
2	.728**.	12	.8.2**.

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
3	.742**.	13	.685**.
4	.81.**.	14	.8.2**.
5	.774**.	15	.82.**.
6	.782**.	16	.8.9**.
7	.495**.	17	.532**.
8	.785**.	18	.510**.
9	.792**.	19	.5.8**.
.1	.8.3**.	–	–

دال عند مستوى (..١٠)

يتضح من خلال الجدول رقم (٧) أن جميع العبارات بالمحور جاءت دالة عند مستوى (..١٠)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للمحور ما بين (..٤٩٥،..٨٢.)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

جدول رقم (٨)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية) بالدرجة الكلية للمحور (ن = ٣١)

العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	.669**.	8	.716**.
2	.756**.	9	.757**.
3	.717**.	.1	.768**.
4	.73.**.	11	.712**.
5	.737**.	12	.787**.
6	.754**.	13	.778**.
7	.688**.	14	.758**.

دال عند مستوى (..١٠)

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) أن جميع العبارات بالمحور جاءت دالة عند مستوى (..١٠)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لأبعاد المحور ما بين (..٦٦٩،..٧٨٧)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

– ثبات الأداة (الاستبانة): لقياس مدى ثبات الاستبانة تم استخدم (ألفا كرونباخ)، كما يلي.

جدول رقم (٩) معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الرقم	المحور	عدد	معامل
1	واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية	16	.826.
2	الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في	22	.862.
3	الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي	19	.846.
4	المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي	14	.835.
	الثبات الكلي	44	.871.

يتضح من خلال الجدول رقم (٩) أن مقياس الدراسة (الاستبانة) يتمتع بثبات مقبول إحصائيًا، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (..٨٧١) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (..٨٢٦،..٨٦٢)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية، ونستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات الخاصة بالاستبانة؛ أن الأداة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة.

خامساً: الأساليب الإحصائية للدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم سيتم تجميعها، فسوف يتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصارًا بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية (التكرارات والنسب المئوية، معامل ارتباط بيرسون، معامل ألفاكرونباخ، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: مناقشة وتحليل نتائج السؤال الأول: ما واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية؟

جدول رقم (١٠) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
.1	تقوم بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومي بتأجير بعض مرافقها كالمطاعم والاستراحات والملاعب لرواد العمل الحر.	79	2607	122	41.2	62	2..9	21	710	12	410	3.79	1..4	1
6	هناك لوائح يتم بمقتضاها تحديد طبيعة مشاركة القطاع الخاص في مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومي أو الأهلي.	62	2..9	1.7	3610	98	3310	18	610	11	3.7	3.65	.1..	2
14	زيادة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي في مجال التدريس والبحث العلمي.	66	22.3	1.6	35.8	66	22.3	46	15.5	12	410	3.57	1102	3

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
15	توفير بدائل تمويلية كالقروض التعليمية لمساعدة مؤسسات التعليم العالي الأهلي في مواجهة الاحتياجات التعليمية المتزايدة والمتغيرة.	57	19.3	1.5	35.5	92	3110	29	9.8	13	4.4	3.55	1..5	4
16	فتح قنوات تعاون وتبادل للخبرات العلمية بين مؤسسات التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية والخبرات الأجنبية والمحلية في مجال خصخصة التعليم العالي.	58	19.6	112	37.8	79	2607	27	910	.2	٨٦٠	3.54	1101	5
13	التوسع في برامج التعليم المستمر والتعليم عن بُعد في مؤسسات التعليم العالي مدفوعة الأجر.	52	17.6	123	41.6	٦٠	2..3	44	14.9	17	5.7	.3.5	1102	6
1	تنتشر الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية وفروعها في مناطق المملكة العربية السعودية.	56	18.9	.12	4..5	47	15.9	٦٠	2..3	13	4.4	3.49	1104	7
8	تقوم بعض مؤسسات التعليم العالي بعقد اتفاقيات مع مؤسسات القطاع الخاص لتدريب طلابها داخل منشآتها.	51	17.2	1.6	35.8	87	29.4	32	1..8	.2	٨٦٠	3.46	.110	8

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
4	يتولى القطاع الخاص عملية توفير وسائل المواصلات لنقل الطلاب والطالبات إلى مؤسسات التعليم العالي.	57	19.3	1.4	3510	73	24.7	38	12.8	24	810	3.45	1107	9
11	تقدم الدولة حوافز تشجيعية ملموسة لمؤسسات التعليم العالي الأهلي، كالإعفاءات الجمركية لتجهيزات المؤسسة، والإعفاء من رسوم التأشيرات.	43	14.5	88	29.7	132	44.6	22	7.4	11	3.7	3.44	.95.	.1
5	يقدم القطاع الخاص عدداً من البرامج التدريبية للعاملين في مؤسسات التعليم العالي في عدد من مجالات العمل المتنوعة.	48	1602	114	38.5	69	23.3	48	1602	17	5.7	3.43	1101	11
9	تتعاقد مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات القطاع الخاص لطباعة الكتب والمنشورات الدعائية الخاصة بها.	45	15.2	1.9	3608	88	29.7	.3	1.10	24	810	3.41	1101	12
3	يشارك القطاع الخاص في تقديم خدمات استشارية لمؤسسات التعليم العالي.	42	14.2	114	38.5	76	25.7	41	13.9	23	7.8	3.38	1103	13

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
12	تقديم بعض الخدمات الحكومية كالكهرباء والماء، وشبكات الإنترنت وغيرها لمؤسسات التعليم العالي الأهلي بأسعار رمزية.	42	14.2	88	29.7	117	39.5	35	11.8	14	4.7	3.37	1..2	14
2	يتم منح التراخيص لعدد من الجامعات والكليات الافتراضية لممارسة الخدمات التعليمية عبر شبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية.	36	12.2	94	31.8	.1.	33.8	48	1602	18	610	3.28	1..7	15
7	يتزايد إقبال طلاب المرحلة الثانوية على التعليم العالي الأهلي لما يمتلكه من إمكانات.	.4	13.5	.7	23.6	51	17.2	86	2910	49	1606	2.89	1.31	16
	المتوسط الحسابي العام											3.45	76.	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) أن محور واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية يتكون من (١٦) عبارة، جاءت (١٢) عبارة بدرجة استجابة "موافق"، وهي العبارات (١٠، ٦، ١٤، ١٥، ١٦، ١٣، ١، ٨، ٤، ١١، ٥، ٩)، في حين جاءت (٤) عبارات بدرجة استجابة "محايد"، وهي العبارات (٣، ١٢، ٢، ٧)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٢,٨٩، ٣,٧٩) من أصل (٥..) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الثالثة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات العينة حول واقع خصخصة التعليم

العالي في المملكة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية يتراوح ما بين (محايد – موافق). تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (٠.٩٥، ١,٣١)، وهي قيم أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعكس ضعف تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣,٤٥) بانحراف معياري (٠.٧٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد الدراسة على كل من (أن بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومي تقوم بتأجير بعض مرافقها كالمطاعم والاستراحات والملاعب لرواد العمل الحر، وكذلك أن هناك لوائح يتم بمقتضاها تحديد طبيعة مشاركة القطاع الخاص في مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومي أو الأهلي، إضافة إلى زيادة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي في مجال التدريس والبحث العلمي، وتوفير بدائل تمويلية كالقروض التعليمية لمساعدة مؤسسات التعليم العالي الأهلي في مواجهة الاحتياجات التعليمية المتزايدة والمتغيرة)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة لامبارت **(Lambert,2102)** والتي توصلت إلى أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على واقع خصخصة التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة سولونيك وباركاش **(Solanki & Prakash, 2104)**، والتي توصلت إلى أن اللوائح الجديدة وغيرها من القرارات الحكومية في السنوات الخمس الأخيرة أدت إلى زيادة تغلغل الخصخصة في قطاع التعليم العالي في الهند، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أمل الحربي (٢١٠٦م) والتي توصلت إلى أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على واقع الممارسات التطبيقية لخصخصة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، في حين اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة غبان (٢٠٠٢م)

والتي توصلت إلى أن واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية جاء بدرجة متوسطة، كما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة القحطاني (٢٠٠٨) والتي توصلت إلى ضعف استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، في كافة المجالات ومن بينها مجال التعليم، ما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة هيلة الفايز (٢١٠١م) والتي توصلت إلى أن واقع خصخصة الخدمات التربوية في التعليم بالمملكة العربية السعودية يتمثل في عدد محدود من التجارب تتمثل فقط في خدمات مساندة، كما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة تقوى نصير (٢١٠٣م) والتي توصلت إلى أن توجهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة أربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن جاءت متدنية.

أوضحت النتائج بالجدول (١٠) من أبرز العبارات التي تعكس استجابات أفراد الدراسة حول واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في العبارتين (١.، ٦)، وهي مرتبة تنازليًّا وفقًا للمتوسط الحسابي لها، على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (١٠) (تقوم بعض مؤسسات التعليم العالي الحكومي بتأجير بعض مرافقها كالمطاعم والاستراحات والملاعب لرواد العمل الحر) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بواقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة تقوى نصير (٢١٠٣م) والتي توصلت إلى أن خدمات النقل وتقديم الوجبات من أبرز الأساليب التي تُساعد على التوجه نحو خصخصة التعليم بمدينة أربد في الأردن، وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أمرين: إما محاولة الجامعات الحكومية مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (العمل الحر) في القيام ببعض مشروعاتهم بها، وذلك كأحد

أدوار الجامعة في خدمة المجتمع، أو أن الجامعة تهتم بالقيام بالأنشطة التعليمية والطلابية، وأساند الخدمات غير التعليمية لأصحاب العمل الحر (الخاص) الذي يمتلك القدرة على توفيرها بشكل جيد لقدراته المادية.

- جاءت العبارة رقم (٦) (هناك لوائح يتم بمقتضاها تحديد طبيعة مشاركة القطاع الخاص في مؤسسات التعليم العالي سواء الحكومي أو الأهلي) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بواقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، وتعزو الدراسة ذلك أن القطاع الخاص قد يستطيع ممارسة نشاطاتها المتنوعة داخل مؤسسات التعليم العالي وفقًا للوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، وذلك حتى يُمكن للإدارة الجامعية مراقبة هذه النشاطات وتقييمها ومن ثم إمكانية استمرارها من عدمه.

كما بينت النتائج بالجدول رقم (١٠) أن أقل عبارتين بمحور واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في العبارات رقم (٢، ٧)، وهي مرتبة تنازليًّا وفقًا للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (٢) (يتم منح التراخيص لعدد من الجامعات والكليات الافتراضية لممارسة الخدمات التعليمية عبر شبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية) بالمرتبة الخامسة عشرة بين العبارات الخاصة بواقع خصخصة التعليم العالي في المملكة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ويرجع سبب حصول هذه العبارة على المرتبة قبل الأخيرة إلى جانب حصولها على متوسط حسابي وانحراف معياري أقل من غيرها، إلى أن منح الترخيص لممارسة الخدمات التعليمية عبر شبكة الإنترنت يأتي في مرتبة متأخرة من حيث أهميتها في عملية خصخصة التعليم العالي.
- جاءت العبارة رقم (٧) (يتزايد إقبال طلاب المرحلة الثانوية على التعليم العالي

الأهلي لما يمتلكه من إمكانات) بالمرتبة السادسة عشر بين العبارات الخاصة بواقع خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، وقد اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الرباعي (٢١٠١م) والتي توصلت إلى أن تزايد الطلب على التعليم الجامعي من أبرز المبررات للتوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي في الأردن، ويرجع سبب حصول هذه العبارة على المرتبة الأخيرة إلى جانب حصولها على متوسط حسابي وانحراف معياري اقل من كل العبارات، إلى أن إقبال كلاب التعليم الثانوي على التعليم العالي الأهلي قد لا يكون لما يمتلكه من إمكانات فقط فقد تكون هناك أسباب أخرى مثل الحصول على درجات قد لا تؤهل الطالب للالتحاق بالتعليم العالي الحكومي أو غيرها من الأسباب.

ثانيًا: مناقشة وتحليل نتائج السؤال الثاني: ما الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية ؟

جدول رقم (١١) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
21	زيادة قدرة مؤسسات التعليم العالي في توفير المنح الدراسية المجانية أو منخفضة التكلفة للطلبة المتفوقين دراسيًا، وغير القادرين ماديًا.	118	39.9	114	38.5	43	14.5	12	410	9	.3.	4..8	.99.	1
12	تعزيز مبدأ حرية الاختيار لدى الطلاب في انتقاء نوعية التعليم والتخصص العلمي.	116	39.2	121	4..9	33	1110	17	5.7	9	.3.	4..7	.1..	2
13	تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي الأهلي.	117	39.5	114	38.5	44	14.9	.1	3.4	11	3.7	4..7	1.10	3
.1	توفير فرص تعليم عالي في مؤسسات التعليم العالي الأهلي للذين لم يجدوا فرصًا في التعليم العالي الحكومي.	124	41.9	.1.	33.8	48	1602	11	3.7	13	4.4	4..5	1..6	4

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
15	وجود تعاون بين مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي يسمح بتبادل الخبرات والمعارف الأكاديمية والإدارية.	98	3310	126	42.6	.5	1609	12	410	.1	3.4	3.98	.98.	5
22	فتح المجال أمام أوجه التعاون مع منظمات المجتمع المدني.	111	37.5	1.8	3605	51	17.2	12	410	14	4.7	3.98	1..7	6
19	توفير فرص تعليمية في مؤسسات التعليم العالي الأهلي للأجانب المقيمين بالمملكة العربية السعودية	97	32.8	131	44.3	42	14.2	15	510	11	3.7	3.97	.1..	7
18	التهاون في معايير قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأهلي نتيجة التركيز على القدرة المالية على حساب القدرات العلمية والأكاديمية.	112	37.8	99	33.4	52	17.6	28	9.5	5	1.7	3.96	1..4	8

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
8	إعادة هيكلة الأقسام والتخصصات العلمية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل.	1.2	34.5	123	41.6	.4	13.5	19	٤٦٠	12	410	3.96	1..5	9
16	يساعد الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي عن طريق القطاع الخاص في اكتشاف المواهب والقدرات والاستفادة منها.	1.5	35.5	116	39.2	45	15.2	18	610	12	410	3.96	1..6	.1
1	تقديم برامج تعليمية حديثة تغطي تخصصات جديدة متنوعة في التعليم العالي الحكومي.	97	32.8	129	43.6	36	12.2	26	8.8	8	2.7	3.95	1..2	11
3	تحقيق الملاءمة بين مخرجات التعليم العالي والاحتياجات الفعلية في سوق العمل.	96	32.4	125	42.2	44	14.9	19	٤٦٠	12	410	3.93	1..5	12
11	تخفيف الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي الحكومي قد ينعكس على تحسين خدماتها التعليمية.	1.7	3610	1.6	35.8	51	17.2	18	610	14	4.7	3.93	.110	13

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
9	دعم كراسي البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي.	1.7	3610	1.8	3605	46	15.5	19	٤٦٠	16	5.4	3.92	1102	14
.2	محاولة الارتقاء بدخول العاملين بمؤسسات التعليم العالي الأهلي.	85	28.7	126	42.6	64	21.6	13	4.4	8	2.7	.3.9	.96.	15
2	المساهمة في تطوير المناهج والمقررات الدراسية في البرامج التعليمية حسب متطلبات سوق العمل.	91	3..7	128	43.2	44	14.9	23	7.8	.1	3.4	.3.9	1..3	16
6	ربط البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بمجالات الصناعة والتكنولوجيا بمؤسسات القطاع الخاص.	95	3210	.12	4..5	49	1606	19	٤٦٠	13	4.4	.3.9	1..6	17
14	يعزز القطاع الخاص قدرة مؤسسات التعليم العالي على التحول من مؤسسات مستهلكة للمعرفة لمؤسسات منتجة للمعرفة.	94	31.8	111	37.5	57	19.3	23	7.8	11	3.7	3.86	1..7	18

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
5	تعزيز استقلالية مؤسسات التعليم العالي من الناحية التربوية والعلمية والفكرية.	86	2910	1.9	3608	66	22.3	23	7.8	12	410	3.79	1..7	19
4	التوسع في الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الأهلي.	89	3.10	1.6	35.8	65	.22.	23	7.8	13	4.4	3.79	1..9	.2
7	تزايد الاهتمام بشكل كبير بالأنشطة الثقافية والاجتماعية والعلمية والرياضية المقدمة للطلاب المنتسبين لمؤسسات التعليم العالي الأهلي.	78	2604	116	39.2	65	.22.	26	8.8	11	3.7	3.76	1..6	21
17	استقطاب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومي للعمل بمؤسسات التعليم العالي الأهلي قد يؤثر سلباً على الأداء الأكاديمي بالتعليم العالي الحكومي.	92	3110	93	31.4	56	18.9	42	14.2	13	4.4	3.71	1108	22
	المتوسط الحسابي العام											3.93	.78.	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١١) أن محور الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية يتكون من (٢٢) عبارة، جاءت جميعها بدرجة استجابة "موافق"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٣,٧١، ٨..٤) من أصل (٥..) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية جاءت بدرجة (موافق). وقد تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (..٩٦، ١١٠٨)، وهي قيم أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعكس ضعف تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣,٩٣) بانحراف معياري (٧٨٠..)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ومن أبرز تلك الأبعاد (زيادة قدرة مؤسسات التعليم العالي في توفير المنح الدراسية المجانية أو منخفضة التكلفة للطلبة المتفوقين دراسيًا، وغير القادرين ماديًا، وكذلك تعزيز مبدأ حرية الاختيار لدى الطلاب في انتقاء نوعية التعليم والتخصص العلمي، إضافة إلى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي لتحسين الأداء في مؤسسات التعليم العالي الأهلي، وتوفير فرص تعليم عالي في مؤسسات التعليم العالي الأهلي للذين لم يجدوا فرصاً في التعليم العالي الحكومي. أوضحت النتائج بالجدول رقم (١١) أن من أبرز العبارات التي تعكس استجابات أفراد الدراسة حول الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في

العبارتين رقم (٢١، ١٢)، وهي مرتبة تنازليًّا وفقًا للمتوسط الحسابي لها، وذلك كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (٢١) (زيادة قدرة مؤسسات التعليم العالي في توفير المنح الدراسية المجانية أو منخفضة التكلفة للطلبة المتفوقين دراسيًّا، وغير القادرين ماديًّا) بالمرتبة الأولى، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة تقوى نصير (٢١٠٣م) والتي توصلت إلى أن تخفيف الأعباء المالية على الدولة وأولياء الأمور وذوي الاحتياجات الخاصة من الآثار المترتبة على خصخصة التعليم بمدينة أربد في الأردن، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن تطبيق برامج وسياسات الخصخصة في التعليم العالي قد تسهم في زيادة قدراتها في تقديم المنح الدراسية المجانية، أو المخفضة التكلفة للطلاب خاصة المتفوقون.
- جاءت العبارة رقم (١٢) (تعزيز مبدأ حرية الاختيار لدى الطلاب في انتقاء نوعية التعليم والتخصص العلمي) بالمرتبة الثانية، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الرباعي (٢١٠١م) والتي توصلت إلى أن التنوع في برامج التعليم من أبرز المبررات الخاصة بالتوجه نحو خصخصة التعليم الجامعي. وتعزو الدراسة ذلك إلى أن مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي قد تسهم في توفير نوعيات متعددة من التعليم العالي التي تلبي احتياجات الطلاب التعليمية، ومن ثمّ تعزيز مبدأ حرية الاختيار للطلاب.

كما بينت النتائج بالجدول رقم (١١) أن أقل عبارتين بمحور الأبعاد التربوية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في العبارات رقم (٧، ١٧)، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (٧) (تزايد الاهتمام بشكل كبير بالأنشطة الثقافية والاجتماعية

والعلمية والرياضية المقدمة للطلاب المنتسبين لمؤسسات التعليم العالي الأهلي) بالمرتبة الحادية والعشرين، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الرباعي (٢١٠١م) والتي توصلت إلى أن توفير الوسائل التعليمية الحديثة والمختبرات التكنولوجية من أبرز المبررات الخاصة بالتوجه نخو خصخصة التعليم الجامعي في المملكة الأردنية، ويرجع سبب حصول هذه العبارة على مرتبة متأخرة (قبل الأخيرة) إلى جانب حصولها على متوسط حسابي وانحراف معياري أقل من غيرها، إلى أن تزايد الاهتمام بالأنشطة الثقافة والاجتماعية وغيرها للطلاب قد لا يشكل أحد الابعاد التربوية التي قد تترتب على خصخصة التعليم العالي، لأنها قد تكون متوفرة في التعليم العالي الحكومي، أو غير ذلك.

- جاءت العبارة رقم (١٧) (استقطاب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومي للعمل بمؤسسات التعليم العالي الأهلي قد يؤثر سلباً على الأداء الأكاديمي بالتعليم العالي الحكومي) بالمرتبة الثانية والعشرين، وقد اتفقت نتيجة الدراسة العالية مع نتيجة دراسة اسماء عبد الله (٢٠٠٥م)، ودراسة الحمدان (٢٠٠٨) والتي توصلت إلى أن تسرب أعضاء هيئة التدريس من الآثار الناتجة عن خصخصة التعليم، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة هيرن وآخرون (Hearn el al, 2106) والتي توصلت إلى أن الخصخصة ساهمت في تزايد الفوارق في الرواتب بين الجامعات العامة والخاصة وحدوث تغيير في تكوين أعضاء هيئه التدريس، ويرجع سبب حصول هذه العبارة على مرتبة متأخرة (الأخيرة) إلى أن الجامعات الأهلية قد لا تلجأ بشكل ملفت لاستقطاب مثل هذه الكفاءات من الجامعات الحكومية، حيث تلجأ للحصول عليهم من خارج المملكة، أو من جامعات أهلية أخرى.

ثالثًا: مناقشة وتحليل نتائج السؤال الثالث: ما الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية

بالجامعات الحكومية والأهلية ؟

جدول رقم (١٢) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
3	توفير فرص تعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم العالي.	.13	43.9	124	41.9	25	8.4	14	4.7	3	.1.	4.23	.87.	1
6	توفير فرص عمل لكثير من خريجي التعليم العالي من خلال التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.	126	42.6	112	37.8	39	13.2	13	4.4	6	.2.	4105	.95.	2
5	فتح المجال لمشاركة فاعلة للجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية والمجتمعية لدعم وتمويل مؤسسات التعليم العالي.	122	41.2	116	39.2	13.5	.4	13	4.4	5	1.7	4104	.93.	3
11	السعي لإنتاج المعرفة عن طريق توفير بنية تكنولوجية ومعلوماتية لمؤسسات التعليم العالي الأهلي.	1.9	3608	126	42.6	45	15.2	.1	3.4	6	.2.	4..9	.91.	4

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
16	التوسع في البرامج الدراسية الاختيارية المؤهلة لسوق العمل والشهادات المتخصصة.	98	3310	143	48.3	39	13.2	8	2.7	8	2.7	4..6	.9.	5
9	مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص للتدريب العملي للطلاب والطالبات بالجامعات والكليات والمعاهد الحكومية والأهلية.	1.5	35.5	127	42.9	38	12.8	18	610	8	2.7	4.2	.99.	6
.1	مساعدة المنظمات الأهلية في المشاركة بالأنشطة الاجتماعية داخل مؤسسات التعليم العالي من خلال العمل التطوعي.	98	3310	125	42.2	53	17.9	15	510	5	1.7	.4..	.93.	7
8	مشاركة رجال الأعمال في توفير الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي.	98	3310	125	42.2	.5	1609	15	510	8	2.7	3.98	.97.	8

م	العبارات	درجة الموافقة									
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
4	تعزز المناهج والمقررات التعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي الأهلية الانتماء والمواطنة لدى طلابها.	113	38.2	96	32.4	62	2..9	19	٤٦٠	6	.2.
1	الحفاظ على الطلبة من الانحرافات الاجتماعية والسلوكية التي قد يتعرضون لها عند دراستهم خارج المملكة العربية السعودية.	125	42.2	87	29.4	51	17.2	18	610	15	510
12	مواكبة المجتمع للتطورات والمتغيرات خاصة الاكتشافات التي تتم في مجالات العلوم والتقنية واستخدامها في التعليم.	.1.	33.8	121	4..9	.5	1609	16	5.4	9	.3.
2	المحافظة على هوية الطلاب وثقافتهم عن طريق الحد من الابتعاث الخارجي في مجتمعات وثقافات أجنبية مغايرة.	118	39.9	.9	3..4	46	15.5	27	910	15	510
	الترتيب	9	.1	11	12						
	الانحراف المعياري	1..2	1104	.1..	1107						
	المتوسط الحسابي	3.98	3.98	3.97	3.91						

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
15	توفير العمالة المدربة على أحدث وسائل وأساليب الإنتاج الحديث لسوق العمل السعودي.	94	31.8	.11	37.2	67	22.6	17	5.7	8	2.7	.3.9	.1..	13
14	تمويل المشروعات البحثية المتميزة في مؤسسات التعليم العالي الأهلي من قبل المؤسسات المجتمعية.	.9	3.4	119	4..2	59	19.9	16	5.4	12	410	3.88	1..4	14
17	يوفر التعليم العالي الأهلي تعليماً جامعياً لفئة القادرين مالياً، ومن ثمّ حرمان الأغلبية من هذا الحق، الأمر الذي قد يشكل تهديداً للأمن الاجتماعي.	95	3210	95	3210	67	22.6	33	1110	6	.2.	3.81	1..7	15
7	قد يتسبب وجود نمط التعليم الأهلي في ظهور الطبقية في التعليم العالي نتيجة تعميق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.	88	29.7	87	29.4	81	27.4	35	11.8	5	1.7	3.74	1..6	16

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
18	ترسيخ بعض القيم والمفاهيم الاجتماعية السلبية في المجتمع كإعلاء القيم المادية على حساب القيم الدينية وقيم التحرر على حساب المحافظة.	.9	3..4	91	3..7	73	24.7	32	1..8	.1	3.4	3.74	1101	17
19	النظرة الاجتماعية السلبية لمخرجات التعليم العالي الأهلي من قبل أفراد المجتمع.	79	2607	1.8	3605	69	23.3	31	1..5	9	.3.	3.73	1..6	18
13	توقف مؤسسات التعليم العالي الأهلي عن تقديم خدماتها التعليمية يتسبب في حالة إرباك للمجتمع.	82	27.7	81	27.4	79	2607	37	12.5	17	5.7	3.59	1108	19
	المتوسط الحسابي العام											3.94	.73.	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١٢) أن محور الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية يتكون من (١٩) عبارة، جاءت عبارة واحدة بدرجة استجابة "موافق بشدة"، وهي العبارة رقم (٣)، في حين جاءت العبارات الأخرى بدرجة استجابة "موافق"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٣,٥٩، ٤,٢٣) من أصل (٥..) درجات، وهذه المتوسطات تقع

بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتراوح ما بين (موافق – موافق بشدة). وتراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (٨٧٠٠، ١١٠٨)، وهي قيم أغلبها أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعكس ضعف تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣,٩٤) بانحراف معياري (٧٣٠٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ومن أبرز تلك الأبعاد (توفير فرص تعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم العالي، وكذلك توفير فرص عمل لكثير من خريجي التعليم العالي من خلال التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص، إضافة إلى فتح المجال لمشاركة فاعلة للجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية والمجتمعية لدعم وتمويل مؤسسات التعليم العالي، والسعي لإنتاج المعرفة عن طريق توفير بنية تكنولوجية ومعلوماتية لمؤسسات التعليم الأهلي.

أوضحت النتائج بالجدول رقم (١٢) أن من أبرز العبارات التي تعكس استجابات أفراد الدراسة حول الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في العبارتين رقم (٣، ٦)، وهي مرتبة تنازليًّا وفقًا للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (٣) (توفير فرص تعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم العالي) بالمرتبة الأولى، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد الدراسة على أن

توفير فرص تعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم العالي من الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وتعزو الدراسة تلك النتيجة إلى أن تطبيق برامج الخصخصة في التعليم العالي من خلال مشاركة القطاع الخاص في مؤسسات التعليم العالي قد تسهم في توفير فرص تعليم عالٍ لمن فاتتهم فرصة الالتحاق به نتيجة ظروفهم، وذلك من خلال أنماط متنوعة من التعليم العالي كالموازي والتعليم العالي الافتراضي والذي يتناسب وظروف هذه الفئات.

- جاءت العبارة رقم (٦) (توفير فرص عمل لكثير من خريجي التعليم العالي من خلال التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص) بالمرتبة الثانية، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة تقوى نصير (٢١٠٣م) والتي توصلت إلى أن إحداث فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع من الآثار الاجتماعية المترتبة على خصخصة التعليم بمدينة أربد في الأردن، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي قد تسهم في أمرين: الأول فتح المجال أمام خريجي التعليم العالي للحصول على فرص عمل بمؤسسات القطاع الخاص، والثانية توفير التخصصات المطلوبة للعمل بالقطاع الخاص، وذلك من خلال التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاع الخاص.

كما بينت النتائج بالجدول رقم (١٢) أن أقل عبارتين بمحور الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في العبارات رقم (١٩، ١٣)، وهي مرتبة تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (١٩) (النظرة الاجتماعية السلبية لمخرجات التعليم العالي الأهلي من قبل أفراد المجتمع) بالمرتبة الثامنة عشرة، وقد اتفقت نتيجة الدراسة

الحالية مع نتيجة دراسة أمل الحربي (٢١٠٦م) والتي توصلت إلى أن النظرة السلبية تجاه مؤسسات التعليم العالي الخاص والتي قد تؤثر على التوظيف من الجوانب الاجتماعية لخصخصة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ويرجع سبب حصول هذه العبارة على مرتبة متأخرة (قبل الأخيرة) إلى جانب حصولها على متوسط حسابي وانحراف معياري أقل من غيرها، إلى أن النظرة الاجتماعية السلبية لمخرجات التعليم العالي قد لا تكون مؤثرة في الابعاد الاجتماعية للخصخصة لأن طلاب هذه الجامعات ينتمون للعديد من الأسر والتي لا تنظر لهم نظرة متدنية، كما أنه قد يكون هناك نماذج ناجحة من طلاب هذه الجامعات.

- جاءت العبارة رقم (١٣) (توقف مؤسسات التعليم العالي الأهلي عن تقديم خدماتها التعليمية يتسبب في حالة إرباك للمجتمع) بالمرتبة التاسعة عشر، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على أن توقف مؤسسات التعليم العالي الأهلي عن تقديم خدماتها التعليمية يتسبب في حالة إرباك للمجتمع من الأبعاد الاجتماعية المتوقعة لخصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ويرجع سبب حصول هذه العبارة على المرتبة الأخيرة إلى جانب حصولها على متوسط حسابي وانحراف معياري اقل من غيرها، إلى أن احتمال توقف هذه الجامعات عن تقديم خدمات تعليمية هو أمر قد لا أو لم يسبق حدوثه في المجتمع السعودي، وغيرها من الأسباب الأخرى.

رابعًا: مناقشة وتحليل نتائج السؤال الرابع: ما المعوقات التي قد تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية؟

جدول رقم (١٣) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات والكليات الأهلية.	185	62.5	83	.28.	22	7.4	6	.2.	.	.:	4.51	.72.	1
3	الاهتمام بتحقيق الأرباح المالية على حساب الجوانب التربوية.	154	.52.	84	28.4	37	12.5	17	5.7	4	1.4	4.24	.97.	2
14	سيطرة أصحاب رأس المال على مؤسسات التعليم العالي الأهلي.	134	45.3	.9	3..4	56	18.9	12	410	4	1.4	4104	.95.	3
.1	الاعتماد على التخصصات الموجودة داخل مؤسسات التعليم العالي رغم ظهور تخصصات حديثة مطلوبة في سوق العمل.	1.9	3608	.13	43.9	37	12.5	18	610	2	.7.	.410	.89.	4

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق	غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
2	صعوبة الاعتراف بالشهادات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الأهلي.	129	43.6	95	3210	.5	1609	18	610	4	1.4	.410	.98.	5
9	الافتقار لوجود خطة لربط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل.	113	38.2	117	39.5	49	1606	15	510	2	.7.	4..9	.9.	6
13	الاعتماد على نماذج وتجارب أجنبية دون تقنين في تطبيق برامج الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.	114	38.5	.11	37.2	56	18.9	13	4.4	3	.1.	4..8	.92.	7
8	تخوف أصحاب رؤوس الأموال من المشاركة في مشروعات تمويل مؤسسات التعليم العالي لتدني أرباحها المالية.	.12	4..5	1.2	34.5	52	17.6	16	5.4	6	.2.	4..6	.99.	8

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة					
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
4	قلة القيادة الإدارية ذات الخبرة في تنفيذ برامج خصخصة التعليم العالي.	125	42.2	94	31.8	51	17.2	21	710	5	1.7	4..6	1..2	9
7	إجراءات التراخيص الروتينية لممارسة الخدمات التعليمية التي تواجه إنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلي.	1.3	34.8	111	37.5	68	.23.	12	410	2	.7.	4..2	.9.	.1
11	هجرة أعضاء هيئة التدريس وترك مؤسسات التعليم العالي لعدم تلبية احتياجاتهم المالية.	114	38.5	.1.	33.8	57	19.3	23	7.8	2	.7.	4..2	.98.	11
12	إغفال التعليم العالي الأهلي تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لارتفاع كلفته.	111	37.5	98	3310	.7	23.6	12	410	5	1.7	4.10	.96.	12

م	العبارات	درجة الموافقة								المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق	غير موافق بشدة			
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
6	ضعف البنية التحتية والتجهيزات الدراسية لقبول أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.	113	38.2	98	3310	59	19.9	26	8.8	.	..	4.10	.97.	13
5	طرق توزيع المخصصات المالية المقدمة من القطاع الخاص لدعم مؤسسات التعليم العالي الأهلي.	1.3	34.8	.1.	33.8	75	25.3	17	5.7	1	.3.	3.97	.93.	14
المتوسط الحسابي العام										.410	.69.	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١٣) أن محور المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية يتكون من (١٤) عبارة، جاءت عبارتين بدرجة استجابة "موافق بشدة"، وهما العبارتين رقم (١، ٣)، في حين جاءت العبارات الأخرى بدرجة استجابة "موافق"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور ما بين (٣,٩٧، ٤,٥١) من أصل (٥..) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات العينة حول المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية الحكومية والأهلية تتراوح

ما بين (موافق – موافق بشدة). وقد تراوح الانحراف المعياري لعبارات المحور ما بين (٠.٧٢، ١.٠٢)، وهي قيم أغلبها أصغر من الواحد الصحيح، وهذا يعكس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية. وبلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٠.٤١) بانحراف معياري (٠.٦٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية، ومن أبرز المعوقات ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات والكليات الأهلية، وكذلك الاهتمام بتحقيق الأرباح المالية على حساب الجوانب التربوية، إضافة لسيطرة أصحاب رأس المال على مؤسسات التعليم العالي الأهلي، والاعتماد على التخصصات الموجودة داخل مؤسسات التعليم العالي رغم ظهور تخصصات حديثة مطلوبة في سوق العمل)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة القحطاني (٢٠٠٨) والتي توصلت إلى أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على معوقات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة العتيبي (١٤٣٧هـ) والتي توصلت إلى أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه تفعيل مجالات وآليات الخصخصة في التعليم العام.

وأوضحت النتائج بالجدول رقم (١٣) أن من أبرز العبارات التي تعكس المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في العبارتين رقم (١، ٣)، وهي مرتبة تنازليًا وفقًا للمتوسط الحسابي لها، وذلك كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (١) وهي (ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات والكليات الأهلية) بالمرتبة الأولى، وقد اتفقت تلك النتيجة مع نتيجة دراسة الرباعي

(٢١٠١م) والتي توصلت إلى أن ارتفاع تكاليف الدراسة من أبرز المشكلات التي تواجه خصخصة التعليم الجامعي في المملكة الأردنية، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة سولونيك وباراكاش (Solanki & Prakash, 2104) والتي توصلت إلى أن ارتفاع مصروفات وتكاليف الجامعات الخاصة من معوقات خصخصة التعليم العالي في الهند. وتعزو الدراسة تلك النتيجة إلى أن سعي مؤسسات التعليم العالي الأهلي لتحقيق الأرباح المادية، قد يصطدم بقدرات وإمكانات بعض الأسر المالية، التي تسمح لهم بالحصول على فرص تعليم عالٍ بتلك المؤسسات، ومن ثمّ إحجام بعضها عن إلحاق أبنائها بتلك المؤسسات والبحث عن دول أخرى توفر فرص تعليم عالٍ أقل كلفة.

- جاءت العبارة رقم (٣) وهي (الاهتمام بتحقيق الأرباح المالية على حساب الجوانب التربوية) بالمرتبة الثانية وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة فيور (Feuer, 2106) والتي توصلت إلى أن تحول الجامعة إلى مؤسسة تجارية أكثر منها صاحبة رسالة من معوقات الخصخصة في التعليم العالي الكمبودي، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الحمدان (٢٠٠٨م) والتي توصلت إلى أن الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية من الآثار السلبية المتوقع حدوثها عند خصخصة التعليم في دولة الكويت، وتعزو الدراسة تلك النتيجة لعدم قدرة بعض مؤسسات التعليم العالي الأهلي على الموازنة بين تحقيق الأرباح المالية وتحقيق معايير الجودة الشاملة في العملية التعليمية، والتي قد تكون سببًا في تحقيق أرباح أعلى.

كما بينت النتائج بالجدول رقم (١٣) أن أقل عبارتين بمحور المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات الحكومية والأهلية تتمثل في العبارتين رقم (٦، ٥)، وهي مرتبة تنازليًّا وفقًا للمتوسط الحسابي لها، وذلك كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (٦) وهي (ضعف البنية التحتية والتجهيزات الدراسية لقبول أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي) بالمرتبة الثالثة عشرة، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الشعراوي (٢٠١٠م) والتي توصلت إلى أن نظام الجامعات لا يشبع الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي، كما لا يوجد نوع من التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية في قبول الطلاب، ويرجع السبب في حصول هذه العبارة على مرتبة متأخرة (قبل الأخيرة) إلى أن معظم مؤسسات التعليم العالي الأهلي تتمتع ببنية تحتية جيدة تجعلها قادرة على استيعاب أعداد الطلاب بشكل مناسب.
- جاءت العبارة رقم (٥) (طرق توزيع المخصصات المالية المقدمة من القطاع الخاص لدعم مؤسسات التعليم العالي الأهلي) بالمرتبة الرابعة عشر، ويرجع سبب حصول هذه العبارة على المرتبة الأخيرة إلى أن مسألة توزيع المخصصات المالية تخضع لتخطيط ورقابة من قبل إدارة مؤسسات.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصيل الدراسة بما يلي:

١) تعزيز عملية التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالاستشارات التعلمية والخدمات البحثية، حيث كشفت النتائج أن هناك حيادية بين الموافقة والرفض لدى أفراد الدراسة حول مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات استشارية لمؤسسات التعليم العالي.

٢) تقديم بعض التسهيلات الحكومية فيما يتعلق بالخدمات العامة لمؤسسات التعليم الأهلي المتمثلة في الأسعار الرمزية للكهرباء والماء وشبكات الإنترنت وغيرها من الخدمات، حيث بينت النتائج أن هناك حيادية لدى أفراد الدراسة حول تقديم تلك الخدمات لمؤسسات التعليم الأهلية بأسعار رمزية.

٣) منح التراخيص للجامعات والكليات الافتراضية لممارسة الخدمات التعليمية عبر شبكة الإنترنت، حيث أوضحت النتائج أن هناك حيادية بين الموافقة والرفض لدى أفراد الدراسة على منح مثل تلك التراخيص.

٤) وضع القواعد المنظمة للرسوم الدراسية بالكليات الأهلية، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات والكليات الأهلية من المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في السعودية.

٥) ربط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل، وذلك من خلال تطوير التخصصات بالجامعات والكليات الأهلية بما يناسب سوق العمل، حيث بينت النتائج أن عدم الاهتمام بالتخصصات الحديثة المطلوبة لسوق العمل، والتركيز على التخصصات الموجودة داخل مؤسسات التعليم الأهلي من المعوقات التي تواجه برامج خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

المراجع العربية:

البرقاوي، مروان (٢٠٠٦). خصخصة التعليم العالي في الأردن: دراسة تحليلية نوعية. (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية التربية. جامعة اليرموك، الأردن.

الجروشي، علي (٢١٠٧). قياس الكفاءة الإنتاجية الداخلية للعملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي: دراسة تطبيقية لحالة كلية الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة مصراتة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة. ليبيا، (٥)، ١- ١٧.

جوهر، علي؛ والباسل، ميادة (٢١٠٥). الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الجوهري، محمد (١٩٩٦). الجامعات الخاصة في البلدان العربية. الفصل الخامس: وضعية الجامعات الخاصة في جمهورية مصر العربية. عمان: منتدى الفكر العربي، ٩٥- ١١٦٠

حبش، محمد (٢٠١١). الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

الحربي، أمل (٢٠١٦). تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى. مجلة كلية التربية بجامعة بنها. مصر، ٢٧ (١,٦)، ٢,٥- ٣,٢.

حسان، محمد؛ والعجمي، محمد (٢٠٠٨). التعليم الجامعي الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية. الإسكندرية: دار الجامعة.

حسان، محمد؛ ومجاهد، محمد؛ وعلي، فكري (٢٠٠٨). التعليم الجامعي الخاص:

التطور والمستقبل. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الحمدان، جاسم (٢٠٠٨). رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية. الكويت، ٣٦ (١)، ١٣- ٤٨.

الخطيب، محمد (٢..٣). التعليم العالي: قضايا ورؤى. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزع.

الدوسري، صالح (٢١٠٢). دراسة تحليلية لتكافؤ فرص التعليم الجامعي وفقاً للنوع وأثره على احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية جامعة طنطا. مصر، (٤٥)، ٤٦٤- ٥١٠.

الرباعي، زهير (٢٠١١). خصخصة التعليم الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية بجامعة الإسماعيلية. مصر، (٢١)، ٩١- ١٣٤.

زمان، حسام (٢١٠٤). خيارات مقابلة الطلب على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: دراسة استطلاعية مقارنة لآراء قياديي الجامعات وأعضاء مجلس الشورى. مجلة رابطة التربية الحديثة. مصر، ٦ (٢٠)، ٣٦- ٧٠.

الشثري، عبدالعزيز (٢١٠٤). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. السعودية. (٣٤). ١٣- ٨٤.

الشرابي، غازي (٢١٠٤). تكافؤ الفرص التعليمية بين طلبة المدن والقرن في المملكة العربية السعودية: إدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة أنموذجاً. (رسالة ماجستير منشورة). كلية التربية. جامعة طيبة، المدينة المنورة.

الشعراوي، شرين (٢٠١٠). دور الخصخصة في تحسين الجودة الشاملة بالتعليم

الجامعي المصري.(رسالة ماجستير غير منشور). كلية التربية. جامعة المنصورة، مصر.

عبدالله، اسماء (٢٠٠٥). التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم: الأسباب والنتائج المتوقعة. (بحث ماجستير منشور). كلية التربية. الجامعة الهاشمية، الأردن.

العتيبي، مرزوق (١٤٣٧). دور إدارة التعليم في تفعيل آليات الخصخصة في مدارس التعليم العام من وجهة نظر المشرفين التربويين وملاك وقادة المدارس الأهلية. (بحث ماجستير غير منشور). كلية التربية. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الغامدي، حمدان؛ وعبدالجواد، نورالدين (٢١٠٥). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الرشد.

غبان، محروس (٢٠٠٢). الحاجة إلى التعليم العالي الأهلي للبنات في المدينة المنورة: المدى والتطلع. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للعلوم التربوية. السعودية، ١٤، ١٣١- ١٧٥.

الفاعوري، رفعت (٢٠٠٤). تجارب عربية في الخصخصة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الفايز، هيلة (٢٠١١). استراتيجية مقترحة لخصخصة بعض الخدمات التربوية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

القحطاني، محمد (٢٠٠٨). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام

في المملكة العربية السعودية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المشهداني، خالد (٢٠١٣). الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نصير، تقوى (٢٠١٣). اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة أربد نحو خصخصة التعليم العام في الأردن. (بحث ماجستير منشور). كلية التربية، جامعة اليرموك.

المراجع الأجنبية:

Feuer, H. N. (2016). Recovering from Runaway Privatization in Cambodian Higher Education: The Regulatory Pressure of ASEAN Integration. SOJOURN: *Journal Of Social Issues In Southeast Asia*, 31(2), 648- 6

83. doi:1.10355/sj31- 2o

Green, J.P, Peterson, P.E & Du. J (1999). Effectiveness of school choice – the Milwakee experiment. *Education and urban society*.2(31),19.- 213.

Hearn, J. C., Warshaw, J. B., & Ciarimboli, E. B (2016). Privatization and accountability trends and policies in U.S. public higher education. *Egitim Ve Bilim, 41*(184)

Lambert, M. T. (2102). Privatization and the public good: Public universities in the balance (Order No. 353..87). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (112460.518).

Solanki, U., & Prakash, R. (2104). Higher Education in India: Heritage and Present Scenario. *International Journal Of Business & Engineering Research*, 849- 52.